الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٩ إلى ١٠٧ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد يو ماونغ واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، وبلدي ميانمار.

بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم مهامكم بصفتكم رئيس اللجنة الأولى المرموقة. ونحن على ثقة بأن اللجنة سوف تحرز، تحت قيادتكم القديرة، نتائج مثمرة جدا. كما نشيد بأعضاء المكتب الآخرين. وسوف تقدّم الرابطة كامل دعمها وتعاونها للجنة وهي تضطلع بمسؤولياتها الهامة.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما تتصف به من تنمية مطردة وموقع جغرافي استراتيجي وقيم موجهة نحو تحقيق السلام، تؤدي دورا محوريا في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيزهما، عن طريق توطيد نشر السلم والأمن الدوليين. وقد اعتمد زعماء الرابطة ميثاقها، فجسّدوا رؤيتهم نحو التناغم بين أمم جنوب شرق آسيا التي تتطلع إلى المستقبل، والعيش بسلام واستقرار وازدهار، وتحقيق اللحمة بينها في شراكة إنمائية نشطة، وفي مجتمعات رعائية. وتمشيا مع هذا الميثاق، واسترشادا بالمبادئ والمقاصد الواردة فيه، اعتُمد مجلس الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي إطار هذا المجلس، ثمة مجال ذو أولوية هو معهد الرابطة للسلام والمصالحة، الذي أطلق في مؤتمر قمة الرابطة الحادي والعشرين الذي انعقد في بنوم بنه، كمبوديا، خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بهدف تعزيز أنشطة البحوث المتعلقة بالسلام، وإدارة الصراعات، وحل الصراعات في المنطقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولقد كرسنا جهدا كبيرا لإنشاء شبكة الرابطة للهيئات التنظيمية بشأن الطاقة الذرية. فانعقد الاجتماع الرسمي الأول للشبكة في فوكيت، تايلند، خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وفي وقت لاحق، تحددت اختصاصاتها رسميا في اجتماع عقده كبار مسؤولي الرابطة في الشهر نفسه. ونعتقد اعتقادا قويا أن الشبكة سوف تدعم غرض الرابطة وتساهم في تحقيقه حفاظا على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

إننا نؤكد من جديد على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا كرمز لمدونة قواعد السلوك الرئيسية التي تنظم العلاقات بين الدول في المنطقة، وكأساس للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة ببدء نفاذ البروتوكول الثالث، الذي عدّل المعاهدة والانضمام إليها من جانب المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل في بنوم بنه عام ٢٠١٢، والنرويج في بندر سيري بيغاوان خلال تموز/يوليه ٢٠١٣، وهذه إشارة إيجابية لالتزامها بتعزيز التعاون مع الرابطة والمساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. لذلك، نشعر بالتشجيع إزاء الاهتمامات المتواصلة من جانب الدول الأخرى غير الأعضاء في الرابطة بالانضمام إلى المعاهدة، ونشجع غيرها على القيام بذلك.

إن نزع السلاح النووي يظل أولوية قصوى على جدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن نزع السلاح. ونؤكد على أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها من جانب أطراف عدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الوسيلة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وتولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة لنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتكرر دعوتها للتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الواردة في الاستنتاجات والتوصيات المعنية بمتابعة وثيقة المؤتمر الختامية، لا سيما خطة العمل التي تتألف من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي. وبينما ترحب دول الرابطة الأطراف في المعاهدة بنجاح الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فهي تدعو إلى التنفيذ الكامل لخطط العمل التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الإشارات والتطورات الإيجابية، لا يزال العالم يواجه تحديات لم تحل بعد. لذلك، تدعو رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تجديد الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي، بغية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل أن نتمكن، بناء على نتائج ذلك الاجتماع، من التحرك إلى الأمام لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. علاوة على ذلك، نرحب أيضا بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية على وضع مقترحات لدفع مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف إلى الأمام، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وبغية تحقيق نتائج ملموسة قابلة للتطبيق، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يشاركوا في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وتشدد الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نؤكد من جديد على أهمية تلك المعاهدة بوصفها أداة أساسية تحظر جميع التجارب النووية على الأرض، عن طريق السعي إلى وقف تحديث الأسلحة النووية الموجودة، ومنع إنشاء رؤوس حربية نووية جديدة ووسائل

إيصالها، وبالتالي تعزيز نزع السلاح النووي. وبينما نرحب بالتصديق مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب بروني دار السلام، وغينيا – بيساو، والعراق، نكرر دعوتنا جميع الدول، وبخاصة تلك الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تلتزم بمواصلة الإسهام في عمل اللجنة الأولى. وفي ضوء ذلك، سوف تقدّم الدول الأعضاء في الرابطة مشروعي قرارين مرة أخرى هذا العام. مشروع القرار الذي ستعرضه ماليزيا مرة أخرى هذا العام هو بعنوان ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. ومشروع القرار هذا يؤكد أساسا الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، ومفاده أن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

انسجاما مع الأولوية القصوى جدا التي نوليها لجدول أعمالنا في مجال نزع السلاح، ستقدم ميانمار مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في هذه الدورة. ونحن مقتنعون بأن مجرد وجود الأسلحة النووية، إلى جانب عدم وجود صكوك دولية ملزمة قانونا بشأن الحظر الكامل لهذه الأسلحة، يشكل أكبر خطر يتهدد بقاء البشرية. وقد عُرض مشروع القرار على مدار عدد من الأعوام وتشترك في تقديمه الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان ذات التفكير المماثل. وسيتضمن مشروع القرار، في جملة أمور، عددا من التدابير والخطوات المؤقتة التي يجب أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن العديد من النُهج المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ويؤكد مشروع القرار ما توليه الدول الأعضاء في الرابطة من أولوية وأهمية لنزع السلاح النووي. ونأمل أن نحظى بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدى البت في مشروع القرار في هذه اللجنة.

ولا تزال الرابطة نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات تلاتيلولكو، راروتونغا، بانكوك، بيليندابا، بالإضافة إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظم نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. والرابطة تؤكد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد هذه المناطق، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وتعرب عن دعمها المستمر لعقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. ونود أن نشدد أيضا على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تقدم ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة في منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويتمثل أحد المقاصد المكرسة في ميثاق الرابطة، وهو أيضا عنصر رئيسي في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة للرابطة، في أن تظل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وستواصل الرابطة العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها، مع أخذ المسائل المعلقة في الاعتبار، بغية إقناعها بالتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دون تحفظات وفي أقرب وقت ممكن.

وتشدد الرابطة على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية من أجل الحفاظ على السلام

والأمن والازدهار في المنطقة. ونرحب باعتماد خطة العمل المنقحة لتعزيز تنفيذ المعاهدة (٢٠١٣-٢٠١٧) والتي تتضمن التزاما متجددا باتخاذ إجراءات ملموسة وتشديدا أقوى على ذلك.

وخلال الدورة الثامنة والستين، ستقدم بروني دار السلام، بصفتها رئيسة الرابطة ورئيسة اللجنة المعنية بإنشاء المنطقة وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الرابطة، مرة أخرى مشروع القرار التقليدي الذي يُقدم مرة كل سنتين والمعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا“. وبناء على نتائج عام ٢٠١١، تأمل الرابطة في أن تتمكن من العثور في هذا العام على مشاركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بإنشاء المنطقة في أوساط الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار هذا الذي يشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في معاهدة بانكوك على مواصلة العمل بصورة بناءة بغية ضمان انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة في وقت مبكر ودون تحفظات.

تعيد الرابطة التأكيد على أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أيضا تقومان بدور رئيسي في مكافحة أسلحة الدمار الشامل حيث أن هذه الأنواع من الأسلحة تشكل تهديدا خطيرا للبشرية. وبينما نعرب عن قلقنا بخصوص استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، نحث مجددا الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيتين على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة بغية تحقيق عالميتهما.

والدول الأعضاء في الرابطة تشاطر الدول الأخرى شواغلها بخصوص الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي. ومن ثم، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها والاتجار بها بطرق غير مشروعة وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في مناطق عديدة من العالم.

وبالتالي، فإن من الضروري تشجيع التنفيذ التام والفعال لبرنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لجميع الدول والمنظمات إلى تقديم دعمها الكامل لبرنامج العمل.

وبينما ترحب الرابطة باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل، فإنها تود أن تؤكد أنه كان بالإمكان أن تكون المعاهدة أكثر توازنا وشمولا. والرابطة تتقيد بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي، وتؤكد مجددا أن لكل دولة الحق في الدفاع عن النفس وفي حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار بالأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة على أراضيها.

تدرك الرابطة الآثار الإنسانية الضارة المترتبة على الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وفي تأكيد لأهمية المركز الإقليمي لمكافحة الألغام التابع للرابطة، حددنا الاختصاصات ذات الصلة لهذا المركز. ونرحب بالاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي يُعقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر.

كما ننوه بالعمل الهام الذي تم إنجازه خلال الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في لوساكا، زامبيا، خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر.

تعيد الدول الأعضاء في الرابطة التأكيد على أهمية مؤتمر نزع السلاح وجدواه بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونحن نشعر بخيبة أمل إزاء

استمرار الجمود في المؤتمر خلال دورته لعام ٢٠١٣. غير أننا نرحب بإنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد مشروع برنامج عمل قوي المضمون، يجري تنفيذه على مراحل.

رغم وجود بعض الخلاف بشأن الفعالية المحتملة للفريق العامل غير الرسمي، فإننا نعتقد بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح، ويمثل فرصة لنا جديدة للمضي قدما بأعمال المؤتمر. كما ندعو مؤتمر نزع السلاح أيضا إلى أن ينشئ، في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى، لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. وتدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

إننا نزيد من تكثيف جهودنا الرامية لضمان أن يتسم جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتماسك السياسي والتكامل الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠١٥، من خلال تنفيذ ميثاق الرابطة، وخارطة الطريق لجماعتها. ومن خلال قيامنا بذلك، فإننا ملتزمون بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الجهود من أجل التوصل إلى هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد المكون من: أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا، وبلدي مصر. إننا نرحب ترحيبا حارا بتعيينك سيدي، رئيسا للجنة الأولى لهذا العام، ونتطلع إلى دعم الجهود التي تبذلونها والتعاون معكم خلال الأسابيع المقبلة.

سيقدم الائتلاف مشروع قرار إلى اللجنة، سيعرض خلال المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. كمجموعة أقاليمية، ودأب ائتلاف البرنامج الجديد على العمل بنشاط من أجل إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال يشكل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، هدفا أساسيا لائتلاف البرنامج الجديد.

لقد أدرجت مسألة نزع السلاح النووي على جدول الأعمال الدولي، منذ أول استخدام للأسلحة نووية. وبعد مرور سبعة وستين عاما على سعي الجمعية العامة إلى الشروع في عملية التخلص من الأسلحة الذرية وكل الأسلحة الرئيسية الأخرى القابلة للتكييف لأغراض الدمار الشامل، لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولا يزال وجود أسلحة نووية يشكل تهديدا لبقاء الجنس البشري. وقد نشّط التركيز الدولي المتجدد على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونؤمن إيمانا راسخا بوجود فهم مشترك مفاده بأن الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية يتمثل في القضاء التام عليها.

إجتمع أكثر من ١٢٥ بلدا خلال شهر آذار/مارس في أوسلو لمناقشة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وأوضحت الأدلة المقدمة خلال هذا الاجتماع، عدم قدرة أي بلد أو مجموعة من البلدان أو المنظمات الإنسانية الدولية على التعامل مع الدمار الذي قد يترتب عن أي تفجير نووي، سواء بسبب وقوع حادث، أو نتيجة لسوء التقدير أو بشكل عمدي. ونتطلع إلى مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في المكسيك خلال شهر شباط/فبراير المقبل.

إستجابت الجمعية خلال عام ٢٠١٢، لعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، من خلال إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح، الذي اجتمع في جنيف هذا العام. وعقدت الجمعية أيضا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، الذي

شارك فيه ائتلاف البرنامج الجديد بنشاط، قبل بضعة أيام فقط. ونعتقد أن من شأن هذه الاجتماعات تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويؤدي التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، دورا حاسما في دعم تلك الجهود. ونحن نقدر الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، ونشجع زيادة مشاركته في جميع جهود نزع السلاح النووي.

ثمة فجوة متنامية بين زيادة الوعي بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية، من جهة، والبطء – إن وجد – في تحقيق نزع السلاح النووي من جهة أخرى. وبدلا من التباكي على تلك الحقيقة، إختار ائتلاف البرنامج الجديد، والعديد من الدول الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، توجيه المزيد من الطاقات نحو المبادرات التي تبشر بتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وينسجم ذلك تماما مع التزام جميع الدول بتعزيز نزع السلاح النووي. وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة ومتباينة في هذا الصدد.

وشكلت خطة العمل التي جرت الموافقة عليها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، خطوة هامة إلى الأمام يمكنها وضع عملية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية مرة أخرى في مساره الصحيح. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدها الذي لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية، مما من شأنه أن يؤدي إلى نزع السلاح النووي. والتزمت بتسريع عجلة التقدم في هذا الصدد. وقد أعاد ذلك الالتزام تأكيد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣، للمضي قدما بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتضمنت خطة العمل أيضا متطلبا من الدول الحائزة للأسلحة النووية يتعلق بتقديم تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها لتسريع تحقيق تقدم ملموس فيما يخص الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ونتطلع إلى استعراض تلك التقارير، ونؤكد أهمية تقييم تنفيذ خطة العمل.

دعا ائتلاف البرنامج الجديد طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة يعزز بعضها بعضا، وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وبينما كان ثمة ما يدعو للتفاؤل على طول الطريق، إلا أننا قد أصبنا بخيبة أمل جراء بطء عملية نزع السلاح النووي، على المستويين الإقليمي والعالمي على حد سواء، على الرغم من تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية المتتالية. لكن ينقص التعهدات في ذلك المجال، تحقيق تقدم ملموس.

ولا يزال يشكل استمرار عدم إعلان الشرق الأوسط، منطقة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك عدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء هذه المنطقة في عام ٢٠١٢، على النحو المتفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، مصدر قلق بالغ. ويجب بذل كل الجهود لعقد هذا المؤتمر من دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، فإننا نحيط علما بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة المصرية المتخذة في ٢٨ أيلول/سبتمبر في هذا الصدد.

يمثل نزع السلاح النووي التزاما قانونيا دوليا. وهو أيضا واجب أخلاقي. ورغم التوافق الدولي المتزايد بشأن عدم شرعية الأسلحة النووية، لا يزال ثمة ٢٠٠٠٠ جهاز نووي قابل للانفجار. ولا تزال الأسلحة النووية في صلب المذاهب الأمنية لعدد من الدول. وبعيدا عن تعزيز السلم والأمن الدوليين، يعمل مثل هذا الوضع على إضعاف الجهود الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف، ويفاقم التوترات والصراعات الدولية، ويعرض الرفاه الجماعي لجميع الدول والشعوب للخطر.

والواقع أن ازدياد الإنفاق على الأسلحة النووية أمر غير مقبول وغير مستدام، في عالم لا يمكن فيه تلبية الاحتياجات الأساسية لبلايين الأشخاص.

إن تخصيص موارد هائلة لاستبقاء وتحديث الأسلحة النووية يتعارض مع التطلعات الإنمائية على الصعيد الدولي، على نحو ما أعرب عنه قادة العالم في مستهل هـذا القـرن. وبدلا من أن تستثمر الحكومات في الأسلحة النووية، ينبغي لها أن توجه الموارد التي تشتد الحاجة إليها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى مر السنين، أحرز تقدم كبير بشأن أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، مما حد من آفاق انتشارها. لكن نزع السلاح النووي لم يتحقق بعد. ونعتقد جازمين أن الالتزام الملزم قانونا والمتعدد الأطراف بنزع السلاح النووي، مدعوما بجداول زمنية ومعايير محددة على نحو واضح، قد طال انتظاره. وهو سيمكن من صون سلامة واستدامة نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وسنهتدي به في كل ما سنبذله من جهود في المستقبل. إن بناء عالم خال من الأسلحة النووية أم في متناولنا إن عملنا بصورة جماعية. وتحقيق ذلك الهدف سيتطلب اتخاذ إجراء منسق يركز في جوهره على الجانب الإنساني.

السيدة غولدبرغ (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): مثلما أشارت لاحظت الممثلة السامية كيين (انظر A/C.1/68/PV.3)، شهد العام الماضي ازدياد الجهود الرامية إلى إحراز التقدم بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف. وقد قام الاجتماع الثاني، في نيسان/أبريل، للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، بتقييم حاسم لمركز تلك المعاهدة، وللتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠، وحدد عددا من المسائل التي يمكن أن يعالجها المؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ بغية مواصلة تعزيز نظام المعاهدة. ونشجع جميع الدول على تعزيز جهودها لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، لأن ذلك سيكون مهما في إيجاد بيئة مواتية لتحقيق نتائج ناجحة، في اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

كما شهد العام أيضا محاولات حقيقية ومتكررة لاستئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح. لكن يجب علينا ألا نخلط بين الجهود الرامية إلى وضع برنامج عمل والمفاوضات الموضوعية – التي تشكل ولاية المؤتمر الحقيقية. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح للأسف في حالة جمود. ونرحب بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي ونأمل أن تتسم جهوده المتواصلة بروح التراضي والمرونة من لدن جميع الوفود.

إن اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لتقديم اقتراحات بغية المضي قدما في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، لتحقيق وصون عالم خال من الأسلحة النووية، الذي أنشأته الجمعية العام في عام ٢٠١٢، قد أثبتت أن إجراء نزع السلاح النووي أمر ممكن. ونأمل أن يتسنى نقل هذه الروح إلى محافل أخرى في عام ٢٠١٤، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، تتطلع كندا إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة، على نحو ما أذنت به الجمعية في القرار ٥٣/٦٧. وسيتيح الفريق فرصة متجددة لإحراز التقدم صوب المفاوضات بشأن تلك المسألة الرئيسية. وتشجع كندا الخبراء الذين سيعينون في الفريق بغية مباشرة عملهم بروح بناءة وتعاونية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بموضوع التقدم، فقد تشجعت كندا بالنتائج الإيجابية المنبثقة عن الاجتماعات الأخيرة للأطراف في

اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتؤيد كندا تأييدا قويا النداء الذي وجهه الرئيس الحالي لزيادة تنويع الأصوات في الاجتماعات بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتأمل أن يتواصل اتجاه ازدياد المشاركة في اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٣. ونعتقد أن من المهم للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تتفهم التطورات العلمية والتقنية في علوم الحياة، وتراعي بصورة متأنية تداعياتها على الاتفاقية. ويجب علينا أن نكفل تصدي تنفيذ الاتفاقية لتلك التهديدات المتزايدة، وفي الوقت ذاته، استفادة الدول من التطبيقات السلمية الهامة للتطورات البيولوجية. كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المشاركة في تدابير بناء الثقة وفعاليتها في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من تلك المبادرات والمبادرات الأخرى الكثيرة، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيا لا يزال مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وإيران تواصل برنامجها غير القانوني لتخصيب المواد النووية، وترفض التعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي منطقة السلام فيها هش والتوترات شديدة، فإن حصول إيران على الأسلحة النووية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، يجب عليها أن تحترم واجباتها والمتطلبات القانونية الواضحة التي وضعها مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة، التي تجاهلتها عمدا. والوقاع أن إيران لم تبدأ بعد أي تعاون هادف مع الوكالة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عندما اعتمد مجلس محافظي الوكالة قرارا عن الأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي. وبالتالي، فإننا نحث الحكومة الإيرانية على الامتثال بصورة كاملة لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعاون التام مع الوكالة بدون تأخير، بدءا بإحراز التقدم بشأن النتائج الملموسة الناجمة عن اجتماع أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت ذاته، إن التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في شباط/فبراير، وما تستمر فيه من برامج نووية وبرامج للقذائف التسيارية، يثبت أنها تتجاهل تجاهلا صارخا الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عما يتصل بها من مبادىء أساسية والمؤسسات التي توجهها، بما في ذلك مجلس الأمن. وأعمال كوريا الشمالية تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي والدولي. ومما يثير الاستغراب أن ذلك البلد أعرب أمام مؤتمر نزع السلاح عن افتخاره بما قام به؛ وبفعلته تلك، أثبت مرة أخرى عدم التزامه التام بنزع السلاح أو بالسلوك المتسم بالمسؤولية على الصعيد الدولي.

وعلاوة على ذلك، وفي أواخر الصيف الماضي، صدم العالم بخبر استخدام أسلحة الدمار الشامل على نطاق لم نشهده منذ عقدين تقريبا، الذي خلف آلاف الضحايا. ولايمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن الوفيات التي نجمت عن استخدام الأسلحة النووية في ٢١ آب/أغسطس في سوريا، على نحو ما تأكد الآن، بفضل العمل الممتاز بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

إن شعب سوريا، الذي يتعرض فعلا للمعاناة الواسعة النطاق بسبب الأسلحة التقليدية، يتعرض الآن لاستخدام سلاح غير قانوني وعشوائي، وعدت الحكومة السورية ذاتها بألا تستخدمه أبدا. بيد أن كندا ترحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لكننا نشعر ببالغ القلق إزاء نفاق سوريا منذ سنوات، ونريد أن نتأكد من أن انضمامها إلى الاتفاقية ليس مجرد حيلة للتأخير.

ويجب على الحكومة السورية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتؤيده كندا تأييدا تاما وغير مشروط. وبالمثل، نحث الحكومة على الامتثال لأي قرارات يتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن تعزيزا لهذه الأهداف. ويجب على الحكومة السورية أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها ومسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، ما زالت سوريا ترفض التعاون فيما يتعلق بالمسائل النووية، وتتمادى في تعزيز قدراتها في مجال تكنولوجيا القذائف. ويجب على المجتمع الدولي أن يسائل الحكومة السورية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أقول إن الظروف التي وصفتها تثبت أننا لا يمكن أن نتهاون في جهودنا للاستجابة للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والحد منها، لا سيما من خلال بذل الجهود لكفالة عدم الانتشار ونزع السلاح. وإذا فشلت السبل التقليدية للقيام بذلك، يجب علينا أن نبحث عن أساليب جديدة ومبتكرة.

ونحن لا يمكننا تحمل تبعات التقاعس عن العمل. لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي، بينما تخالف الدول المعايير الدولية والالتزامات المترتبة عليها عن طيب خاطر.

ونأمل أن اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والستين، تحت قيادتكم القديرة، سيدي، سوف تكون مثمرة وأنها ستحدد التوجه صوب تقدم ملموس للتصدي لتلك التحديات، وبالتالي ضمان عالم أكثر سلاما وأمنا.

السيدة غوتيمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سعادة السفير إبراهيم دباشي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والستين. نتعهد بدعمكم في قيادتكم وفي عمل اللجنة. ونتطلع إلى دورة مثمرة.

هذا هوالعام الرابع على التوالي الذي أخاطب فيه اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة نيابة عن الولايات المتحدة. وأعود بذاكرتي إلى عام ٢٠٠٩، وأنا فخورة بكل ما أنجزناه. ومع ذلك، فلا يزال الطريق أمامنا طويلاً. وظروف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لم تتوفر بعد، ولكننا، معاً، قادرون تماماً على تهيئة تلك الظروف. وأنا على ثقة من ذلك، في ضوء الأمثلة التي قدمها من سبقونا.

تحل غداً الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. وكانت تلك المعاهدة الرائدة تبدو هدفاً بعيد المنال في الأفق ثم أصبحت قانوناً دولياً في غضون عام من أزمة الصواريخ الكوبية. ربما ساعدت تلك الأيام الحالكة على ترسيخ رأي كيندي، رئيس الولايات المتحدة، الذي كان يرى أن من الممكن – في الواقع، من الضروري – أن نعمل على مواجهة الأخطار النووية من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وليس من الضروري، في رأيه، ألا يكون السلام عملياً، ولا حاجة لأن تكون الحرب حتمية. ومن خلال تحديد هدفنا بمزيد من الوضوح – لكي يكون أكثر قابلية للتحقيق وأقل بعداً– يمكن أن نساعد الجميع على رؤيته، وعلى أن يستمدوا منه الأمل مع التحرك بشكل لا يقاوم صوب تحقيقه.

ينبغي أن تكون تلك الفكرة هي حجر الزاوية ونحن نمضي قدماً في عمل اللجنة. فإذا كان من سبقونا قد تمكنوا من إنجاز معاهدة كمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في خضم الحرب الباردة، يمكننا بالتأكيد أن نجد السبل للعمل من أجل مزيد من تخفيضات الأسلحة وزيادة الشفافية وحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة النووية وغيرها.

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، كان لدينا العديد من النجاحات التي لم يسبق لها مثيل. فقد انتقلنا من على شفا حرب نووية إلى معاهدات ناجحة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وآخرها سوف تفضي بنا، بحلول عام ٢٠١٨، إلى أدنى عدد من الأسلحة النووية الاستراتيجية جرى نشره منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وقد واصلنا العمل على مر السنين للحد من التجارب النووية المنفجرة من خلال المعاهدات، ومنها معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية التي تحظر على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إجراء تجارب منفجرة نووية تتجاوز ١٥٠ كيلوطن.

وقبل دخول معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية حيز النفاذ، أعرب البعض عن مخاوف إزاء اختلاف طرق قياس العائد بعد التفجير النووي. ولمعالجة تلك المشكلة، اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خطوة لم يسبق لها مثيل في الشفافية وبناء الثقة. فقد دعت كل منهما الأخرى إلى مواقع التجارب النووية لديهما لمراقبة تجربة نووية واستخدام الأساليب المفضلة لديها لقياس العوائد بعد التفجير بحسب انطباقها على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية. وهذا الحدث، المعروف بتجربة التحقق المشتركة، الذي حصل قبل ٢٥ عاماً، قد مهد الطريق لمفاوضات لاحقة بشأن بروتوكولات تحقق جديدة خاصة بكل من معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة التووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية. وعملنا المشترك سيساعد المجتمع الدولي في نهاية المطاف في التفاوض على الحظر التام للتجارب النووية المنفجرة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويصادف هذا العام أيضاً إنجازاً كبيراً في مجال عدم الانتشار: فاتفاق عام ١٩٩٣ بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التخلص من اليورانيوم عالي التخصيب الذي أزيل من الأسلحة النووية ستتحقق مرحلته الرئيسية من خلال التسليم النهائي لليورانيوم منخفض التخصيب المتحصل من تخفيض فعالية ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب أزيلت من الأسلحة الروسية في الأصل. واليورانيوم منخفض التخصيب الناتج عن عملية تخفيض الفعالية هذه يجري تسليمه للولايات المتحدة لتحويله إلى وقود نووي تستخدمه كل محطات الطاقة النووية تقريباً في الولايات المتحدة لتوليد نصف الطاقة النووية في الولايات المتحدة. وقد تم إزالة ما يقرب من ٢٠٠٠٠ رأس نووي بموجب تلك الشراكة الفريدة من نوعها بين الحكومة وقطاع الصناعة.

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، كان الوقود النووي المستخرج من هذا المصدر يشكل حوالي ١٠ في المائة من كل الكهرباء المنتجة في الولايات المتحدة. ونتوقع عقد لقاء مع شركائنا الروس في تشرين الثاني/نوفمبر الجاري لمراقبة التحميل في سان بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، للحاويات الأخيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب بموجب الاتفاق، وسوف نلتقي مرة أخرى في الولايات المتحدة عندما تسلم تلك السفينة حمولتها المهمة في كانون الأول/ديسمبر. ونتطلع إلى الاحتفال معاً بهذا الإنجاز التاريخي.

ثمة نجاح آخر يحرز بعيداً عن الأعين ويتمثل في معاهدة السماوات المفتوحة، التي أتمت لفورها مهمتها الألف في آب/أغسطس. وهذا مثال عظيم للتدابير الأورو – أطلسية للشفافية وبناء الثقة، كما ثبت أنها أداة قيمة لمراقبة تحديد الأسلحة للأغراض الاستراتيجية والتقليدية على السواء.

كما ذكرت في بداية ملاحظاتي، فإن إدارة أوباما، التي تعمل مع شركاء دوليين، قد حققت الكثير من إنجازاتها الهامة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح: بدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة؛ وإطلاق عملية قمة الأمن النووي؛ والاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي

الذي يلزم كل طرف بالتخلص من ٣٤ طن من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة بشكل يمكن التحقق منه؛ ومؤخرا، الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الحد من التهديدات، الأمر الذي يعزز شراكتنا الطويلة بشأن مسائل عدم الانتشار.

وعليه، يمكنني القول إننا أنجزنا الكثير، إلا أن هذا لا يكفي. فما زال بحوزة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية في العالم، والوقت قد حان لكي نتجاوز مواقف الحرب الباردة.

ولهذا، أعلن الرئيس في برلين في حزيران/يونيه أننا سنواصل السعي إلى المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة. وهذا القرار ينبثق من تحليل واسع للإدارة للبيئة الاستراتيجية الحالية ومتطلبات الردع. وهذا التحليل يؤكد أن الولايات المتحدة يمكنها أن تضمن أمنها وأمن حلفائها والاحتفاظ بقوة ردع استراتيجية قوية وذات مصداقية مع تخفيض أسلحتنا النووية الاستراتيجية المنشورة بنسبة تصل إلى الثلث دون المستوى الذي حددته معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة. وقال الرئيس في تلك المناسبة، ”إنني أعتزم السعي إلى تخفيضات تفاوضية مع روسيا لتجاوز مواقف الحرب الباردة“. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسعى للتوصل إلى معاهدة مع الاتحاد الروسي.

ونعمل أيضا من أجل التأكد من أن خطوط اتصالنا بشأن القضايا الاستراتيجية قوية. وفي يوم الاثنين في بالي، إندونيسيا، وقع وزير خارجية الولايات المتحدة الدولة كيري وزير الخارجية الروسي لافروف اتفاقاً جديداً لتعزيز الصلات بين مركزينا للحد من المخاطر النووية. والعلاقة وروابط الاتصال من مركز إلى مركز اليوم توفر الشفافية الحيوية الأهمية في القوات الاستراتيجية والتقليدية، وتيسر التحقق من معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة، إلى جانب دعم الاستقرار الاستراتيجي. وفي الواقع، فقد حققنا للتو معلماً هاماً هناك. فقد تبادل المركزان حتى الآن أكثر من ٥٠٠٠ إشعار مما تقضي به معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام ٢٠١١. فهما يوفران لنا تحديثات يومية بشأن حالة القوات النووية لكل منهما. ويضاف إلى ذلك ٩٧ عملية تفتيش في الموقع أجريناها حتى الآن بموجب المعاهدة الجديدة، الأمر الذي يعطينا المزيد من المدخلات بشأن القوى النووية لكلينا. مما يعزز القدرة على التنبؤ واستقرار البلدين.

ونحن نعمل أيضا مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، والدول الخمس الدائمة، بشأن القضايا المتصلة بنزع السلاح لدعم تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل لعام ٢٠١٠ الخاصة بتلك المعاهدة. وقد عقدت الدول الخمس أربعة مؤتمرات رسمية حتى الآن، وتستضيف الصين الاجتماع الخامس في عام ٢٠١٤. والأمر لا يتعلق بمجرد عقد الاجتماعات. فمن خلال الحوار على المستوى السياسي والعمل الملموس على مستوى الخبراء، انتقلت مشاركتنا من المفاهيم إلى التدابير الملموسة. وعلى سبيل المثال، يجتمع خبراء الدول الخمس لمعالجة القضايا المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة تلك التي تتصل بعنصر التفتيش الموقعي لنظام التحقق الخاص بالمعاهدة ولممارسة التفتيش الميداني المتكامل في الموقع التي ستجرى في الأردن في عام ٢٠١٤. والهدف من ذلك الجهد تحديد العمل التعاوني التقني والانخراط فيه على أساس خبرتنا الفريدة من نوعها بتجارب التفجيرات النووية السابقة.

وفي السياق المتعدد الأطراف الأوسع، لا تزال الولايات المتحدة باقية على موقفها الذي يدعو إلى البدء فوراً في المفاوضات التي طال انتظارها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. تلك المعاهدة هي

الخطوة التالية الواضحة في نزع السلاح المتعددة الأطراف، وحان الوقت للانتقال إلى مائدة المفاوضات. ونأمل أن فريق الخبراء الحكوميين الذي سينشأ قريباً بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعطي دفعة ويوفر مدخلات مفيدة. وثمة أولوية أخرى للولايات المتحدة تتمثل في مواصلة بناء الدعم من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أكد الرئيس أوباما على ذلك في حزيران/يونيه الماضي في برلين. ونشجع كل دول المرفق ٢ على الانضمام إلينا في ذلك الجهد.

وسيكون لدينا الكثير من الأمور لمناقشتها في هذه الدورة، ابتداء من أمن الفضاء الإلكتروني إلى تحديد الأسلحة التقليدية، ومن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل العمل معا.

لقد حقق المجتمع الدولي إنجازا هاما قبل أسبوعين بتوصّله إلى قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)والقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويمكّن كلاهما من إنشاء شراكة دولية قوية ترمي إلى إزالة الأسلحة الكيميائية السورية وإنهاء التهديد الذي يتعرض له الشعب السوري.

وينبغي أن نتوخى الحذر في مجالات أخرى، غير أننا يجب أن نكون مدركين للفرص التاريخية الممكنة. ويجب أن نواصل العمل من أجل كفالة وفاء إيران بالتزاماتها النووية الدولية مرة أخرى. وسنواصل أيضا التأكيد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ستكون لديها الفرصة للاندماج في المجتمع الدولي في حال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. والولايات المتحدة على استعداد لمناقشة الآخرين والاصغاء إليهم، فضلا عن استعدادها للعمل بجد مع الجميع. ونأمل أن تكون جميع البلدان الممثلة في هذه القاعة على استعداد لأن تفعل الشيء نفسه.

وليس سرا أن هناك مسائل نختلف بشأنها. غير أن ذلك لا يعني أن نتوقف عن مواصلة المضي قدما على نحو تدريجي. فحتى في أحلك أيام الحرب الباردة رأت الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حينئذ، أن من المصلحة المشتركة أن تواصلا العمل معا من أجل الحد من التهديد النووي. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسؤولية لم تعد تقتصر اليوم على الولايات المتحدة وروسيا وحدهما فحسب. إن بوسع جميع الدول – بل يجب عليها – أن تسهم في تهيئة الظروف الملائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار، كونهما وجهين لعملة واحدة.

وربما لا يكون الطريق نحو الخطوات التالية ممهدا ومعروفا، وسيقتضي بذل جهود دبلوماسية معقدة وإجراء مفاوضات صعبة. مع ذلك، وإذ نتحلى بالصبر والمثابرة، فإن بوسعنا مواصلة التركيز على الغاية من وجودنا هنا: السعي إلى نزع السلاح بطرق من شأنها تعزيز الأمن المتبادل بما فيه مصلحة متبادلة بالنسبة لنا جميعا. وتدعو الولايات المتحدة إلى أن نلتزم جميعا بمواصلة عملنا الشاق في هذا المجال.

وسيكون هذا البيان متاحا على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشارك المتكلمين السابقين تهنئتكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، كامل دعم وتعاون وفد بلدي معكم، وأن أعرب عن تقديرنا لقيادتكم القديرة.

لقد حققنا إنجازا تاريخيا هاما هذا العام في جهودنا الجماعية الرامية إلى منع النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتحويل

مسارها، باعتمادنا في نيسان/أبريل معاهدة تجارة الأسلحة. وستسهم المعاهدة – بوصفها صكا دوليا ملزما قانونا – في الجهود التي تبذلها الدول في مجال تنظيم تدفق الأسلحة التقليدية والذخائر بطريقة غير مشروعة. وطُلب إلى الدول للمرة الأولى أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان في قراراتها المتعلقة بالتصدير. ومن المشجع أن وقّع ١١٣ بلدا بالفعل على المعاهدة خلال الفترة القصيرة التي تلت اعتمادها. وبوصف جمهورية كوريا أحد الموقعين الأصليين، فإنها ستؤدي دورها في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في موعد مبكر.

لقد خطا مجلس الأمن في الآونة الأخيرة خطوة هامة نحو تعزيز ذلك الجهد باعتماد أول قرار من نوعه للمجلس بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القرار ٢١١٧ (٢٠١٣). ويحدونا الأمل في أن يحفزنا القرار على إحراز مزيد من التقدم في الاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في العام القادم. وينبغي أن تستفيد الجمعية العامة، وخصوصا اللجنة الأولى، إلى أقصى حد ممكن من ذلك الزخم لزيادة تعزيز القواعد الموضوعية في مجال الأسلحة التقليدية.

وفي حين حققنا إنجازات كبيرة في ميدان الأسلحة التقليدية هذا العام، فقد شهدنا أيضا مأساة لا تغتفر جراء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. فقد تسبب بث الصور المباشرة لوفيات الأطفال في منطقة الغوطة في ٢١ آب/أغسطس بصدمة كبيرة لجميع الرجال والنساء في سائر أنحاء العالم. وتكرر جمهورية كوريا إدانتها مرة أخرى لتلك الفظائع بأشد العبارات الممكنة. ذلك أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكّل جريمة ضد الإنسانية لا يمكن التسامح معها بأي حال من الأحوال.

ترحب جمهورية كوريا باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بتوافق الآراء، وينبغي أن يؤدي إلى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتحث حكومة جمهورية كوريا الحكومة السورية على أن تنفّذ بصدق التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن المذكور، إلى جانب التزاماتها بموجب القرار الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن التعاون التام مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعليه، تدعو حكومة جمهورية كوريا البلدان الأخرى التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية – بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويذكّرنا استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا على نحو مؤلم بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثّل أحد أشد الأخطار التي تهدد البشرية. وقد حان الوقت لأن نجدد جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد على نحو صارم بالتزامها بعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه يجب أن تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بدورها عن طريق إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي. ونرحب في ذلك الصدد، ببدء نفاذ وتنفيذ المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا. ونحيط علما أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (A/68/PV.11) الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك العملية إلى مزيد من المناقشات البناءة بشأن هذه المسألة.

ويرى وفد بلدي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ نضع نصب أعيننا نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإنه

ينبغي أن تولي جميع الدول أولوية قصوى لتنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بطريقة تامة ونزيهة.

وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية أيضا في جهودنا الرامية إلى المضي قدما صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت مؤخرا – بما في ذلك تصديق تشاد وغينيا – بيساو والعراق على المعاهدة – فإن دخولها حيز النفاذ أمر طال انتظاره. ويحث وفد بلدي جميع الدول، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

يمثّل الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مهمة مشتركة أخرى أيضا. وتحث جمهورية كوريا مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على سبيل الأولوية القصوى. وتأمل جمهورية كوريا أن يسهم العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وضع الأساس لتلك المفاوضات بطريقة فعالة. ومن منظور أوسع نطاقا، فإن من الضروي تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح بهدف استئناف المحادثات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد ظهرت مخاطر انتشار الأسلحة النووية إلى الجهات الفاعلة من غير الدول بوصفها تحديا خطيرا يهدد الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. وعليه، فإن من المهم بذل جهود متضافرة من قبل المجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد أعلن ٥٨ من الزعماء الدوليين المشاركين في مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي عن التزامهم الجماعي بالعمل على إيجاد عالم سلمي خال من الإرهاب النووي باعتمادهم بيان سيول. ويأمل وفد بلدي أن يزيد مؤتمر قمة الأمن النووي الثالث المقرر عقده في لاهاي في آذار/مارس المقبل من تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، فضلا عن تحديد الخطوات اللازمة لمنع الإرهاب النووي والإشعاعي.

وعلى النحو المبيّن في آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن برنامج إيران النووي لا يزال يشكّل مصدر قلق آخر للمجتمع الدولي.

أننا نراقب بحذر التطورات الإيجابية التي تتبدى بين إيران والبلدان الستة. تعرب جميع الأطراف عن الأمل وتشعر بالقلق. وفي نهاية المطاف، لا بد من دعم كلمات إيران بإجراءات ذات مصداقية من أجل إقناع المجتمع الدولي بالطبيعة السلمية حصرا لبرنامجها النووي.

أما فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فيأسف وفد بلدي أن المؤتمر المقترح بشأن هذا الموضوع لم يعقد بعد ولا يزال يعتريه التأخر. ويحدونا الأمل في أن تسعى جميع الأطراف المعنية سعيا جادا نحو التغلب على خلافاتها وعقد المؤتمر في المستقبل القريب.

إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية وبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية من أخطر شواغل المجتمع الدولي. شهدنا جميعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك انتهاكا صارخا قرارات مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإطلاقها القذائف التسيارية باستخدام تكنولوجيا وتجربة نووية ثالثة في شباط/فبراير من هذا العام. وردا على هذه الاستفزازات، أكد مجلس الأمن، من خلال قراريه ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، أن المجتمع الدولي لن يتساهل في هذه الإجراءات. ومع ذلك، لم تتوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المضي قدما في أنشطتها النووية، بتوسيع قدراتها النووية. على وجه الخصوص، في نيسان/أبريل الماضي أعلنت خطة لإعادة

تشغيل جميع المنشآت النووية في يونغبيون، بما في ذلك محطتها لتخصيب اليورانيوم، ومفاعلها ذو الخمسة ميغاواط.

يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أنه لا يمكنها أن تتمتع بمركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، كما تم التشديد على ذلك بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ وقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال للالتزامات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك المتفق عليه في إطار المحادثات السداسية التي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر. ويجب عليها التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيها، وأن توقف على الفور جميع الأنشطة ذات الصلة.

مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، نواجه تحديات متزايدة من أنواع جديدة. وبما أن الإرهاب الإلكتروني يتجاوز الحدود الوطنية، يصبح التعاون العالمي أمرا لا غنى عنه للتصدي لهذه التهديدات. سوف يُعقد مؤتمر سول في عام ٢٠١٣ بشأن الفضاء الإلكتروني في الفترة من ١٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تحت شعار ”الازدهار العالمي من خلال فضاء الإلكتروني مفتوح ومأمون – الفرص والتهديدات والتعاون“. ويعتقد وفدي أنه بفضل المشاركة النشطة للدول الأعضاء، سيوفر المؤتمر منبرا للمشاركة البناءة في مسائل الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني وبناء القدرات.

إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي مسألة ناشئة أخرى في هذا العصر. إن جمهورية كوريا، بوصفها دولة طرفا في جميع الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالفضاء الخارجي، ترحب بجهود الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وتقدر جمهورية كوريا أيضا أعمال فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

يتعهد وفد بلدي مرة أخرى بالتعاون الوثيق معكم، يا سيدي، لضمان نجاح أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة وما بعدها.

السيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، كذلك أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأتعهد بتقديم كامل دعم وفد بلدي لكم وتعاونه معكم في اضطلاعكم بمسؤولية الرئاسة. كما يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلو إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في وقت سابق. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، ما زال يثير القلق بشأن إمكانية استخدام الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول لها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رأيها ومؤداه أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن ضمانا مطلقا عدم استخدام تلك الأسلحة، أو التهديد باستخدامها إلا بالقضاء التام على الأسلحة النووية.

ترحب أيضا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالخاتمة الناجحة للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، وقد انعقدت تلك الدورة في جنيف في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ودعت إلى التنفيذ الكامل لخطط العمل التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي

للطاقة النووية وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ترحب أيضا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنجاح عقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في مقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (A/68/PV.11). نعتقد أن نتائج ذلك الاجتماع ستحملنا إلى المضي قدما نحو نزع السلاح النووي الكامل.

يقينا أن تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يسهم في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، بعد ١٧ سنة اعتماد المعاهدة فإنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. من واجب المجتمع الدولي ضمان بدء نفاذ المعاهدة، ويجب أن نكون متفائلين. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بتصديق العراق وبروني دار السلام مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل. ويحدونا الأمل في أن يقوم المزيد من الدول، وبخاصة الدول غير الموقعة، بالتوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على أهمية تمسك الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمعاهدات التي تنشى هذه المناطق، وتقديم ضمانات غير مشروطة لجميع الدول في المناطق المنشأة بعدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها

نود أيضا أن نؤكد من جديد أهمية التفعيل الكامل للمعاهدة بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة من دون أي تحفظ. يصادف هذا العام الذكرى السنوية السادسة عشرة لبدء نفاذ المعاهدة. وقد انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى سائر الدول الأعضاء في مجموعة الآسيان في إعادة تقديم مشروع القرار التقليدي كل سنتين، بعنوان ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا“، وتأمل في أن ينال مشروع القرار الدعم والمشاركة الكاملين من لدن الدول الأعضاء في اللجنة، لا سيما الدول الخمس الدائمة.

وفي حين ينصب التركيز على التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، لا يسعنا أن نتجاهل التحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية، خاصة الذخائر العنقودية، التي تشكل أيضا تهديدا للسلام والأمن والتنمية البشريين ككل. وبوصفنا أحد البلدان الأشد تضررا بالمتفجرات من من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر العنقودية، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتقدم المحرز حتى الآن في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية. ونحن نشجع على بذل المزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد، وندعو الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تنظر في القيام بذلك.

ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر في لوساكا، زامبيا، لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وخطة عمل فينتيان لعام ٢٠١٠. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تقديرها أيضا للعرض السخي الذي قدمته كوستاريكا باستضافة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٤، وتتطلع إلى العمل عن كثب مع كوستاريكا لضمان نجاحه.

وحتى الآن، يبدو لنا أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يسير بخطى بطيئة جدا. ارتفع الإنفاق على التسلح ارتفاعا مذهلا، في حين يكافح البشر

في فقر مدقع. وفي هذا الصدد، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد على الحاجة إلى الإرادة السياسية القوية وإلى بذل الجهود الجماعية من أجل التغلب على العقبات القائمة وإعادة التأكيد على النهج المتعدد الأطراف لتحقيق الأهداف النهائية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وبالرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلد صغير محدود الموارد، فإنها طرف في عدد من الصكوك الدولية لنزع السلاح، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تلك المعاهدات. ونحن نعتقد بقوة أن الإرادة السياسية والمرونة من جانب الدول الأعضاء أمران أساسيان لأي إجراءات تدريجية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وللتغلب على التحديات التي يشكلانها للمجتمع الدولي. وثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة من جانب جميع البلدان، من خلال العمل معا على نحو وثيق، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، حتى يمكن تحقيق عالم خال من الخوف والتهديد الذي تشكله هذه الأسلحة. ويظل وفد بلدي ملتزما بالمشاركة البناءة في أعمال اللجنة.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، استدعى الممثل الدائم لبلدي، السفير كينغسلي مامابولو، لحضور مشاورات أخرى، لذلك، سأتلو بياننا بالنيابة عنه.

يود وفدي في البداية أن يهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثامنة والستين، وأن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا ونيجيريا ومصر، على التوالي، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية وائتلاف البرنامج الجديد.

شهدت ساحة نزع السلاح والأمن الدولي بعض التحسن خلال العام الماضي، باعتماد الجمعية العامة نص معاهدة تجارة الأسلحة. ووقت اعتماده، عندما صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة، ذكر وفدنا أن المعاهدة صك دولي يسد فجوة عميقة في النظام العالمي لمراقبة الأسلحة التقليدية. إن حقيقة أن جنوب أفريقيا كانت حريصة على أن يوقع الرئيس زوما على معاهدة تجارة الأسلحة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تبين مدى الأهمية التي ينظر بها بلدي إلى هذه المعاهدة.

وإضافة إلى ذلك التطور الجدير بالترحيب، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. لا يزال إحراز تقدم في مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بعيد المنال. إن آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، تعاني التعثر، ولا تزال اللجنة الأولى منقسمة بشأن العديد من المسائل الرئيسية. إن استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح تقوض مصداقيته وتثير تساؤلات بشأن استمرار أهميته. لذلك، من الضروري أن يجري تنشيط أعمال المؤتمر حتى يتمكن مرة أخرى من الاضطلاع بولايته باعتباره المنتدى التفاوضي العالمي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

ومع مرور كل سنة، أصبح من الواضح أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يسؤوها عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وشاركت الدول الأعضاء بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وعقدت الجمعية العامة، في الآونة الأخيرة، الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). تبين النتائج الناجحة للاجتماع الرفيع المستوى والفريق العامل المفتوح باب العضوية ما هو ممكن بالفعل.

من الواضح أن الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت متفاوتة على نحو خاص. تعيد أغلبية المجتمع الدولي باستمرار

التأكيد على النظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، غير أن ركيزة المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح النووي تظل مهملة، على النقيض من التقدم المحرز في تعزيز عدم الانتشار النووي. وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن الأسلحة النووية لا توفر الأمن، بل تفاقم حالة انعدام الأمن. إن مداولات المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أوسلو في آذار/مارس ذكرت المجتمع الدولي بالأثر المدمر الذي يمكن أن يسببه حدوث تفجير نووي. إن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يعني أن البشرية تواجه خطر كارثة نووية. لذلك، فإننا نرحب بمؤتمر المتابعة الذي ستستضيفه المكسيك في عام ٢٠١٤ وباستمرار التركيز على الآثار الإنسانية لهذه الأسلحة.

وإضافة إلى الإخفاق العام في تنفيذ أي تقدم تحقق في مجال نزع السلاح النووي، يساورنا بنفس القدر القلق إزاء الفشل في عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وما زلنا نأمل في أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء التصعيد في الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية، وأدانت استخدام الأسلحة الكيميائية هناك. يشكل استخدام هذه الأسلحة في سوريا مصدر قالق بالغ وهو أمر غير مقبول تماما بكل المعايير. ليس هناك سبب يمكن أن يبرر استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة فاعلة في ظل أي ظرف من الظروف. لذلك، فإننا نرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ومن الضروري أن تقدم جميع الأطراف في سوريا والمجتمع الدولي كامل الدعم والتعاون إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود التي تبذلها للاضطلاع بولايتها في تأمين جميع الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق منها وتدميرها في أقرب وقت ممكن في حدود الإطار الزمني المتفق عليه.

ونحن سعداء بالنتيجة الناجحة للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرادى الدول الأطراف إلى العمل معا من أجل إعمال الاتفاقات التي تم التوصل إليها. يتمثل التحدي الذي تواجهه المنظمة، والذي يتطلب بذل جهود عاجلة ومتضافرة من جانب جميع الدول الأطراف، في عالمية الاتفاقية. ينبغي للدول الأطراف أن تضاعف جهودها الرامية إلى تشجيع الدول غير الأطراف على الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، تعرب جنوب أفريقيا عن تهانيها إلى الصومال على الانضمام إلى الاتفاقية.

وبالنظر إلى سرعة وتيرة التطورات في مجال علوم الحياة، تعتقد جنوب أفريقيا أن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتنفيذ الكامل لها لا يزالان من الأولويات الهامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف أن تزيد إلى أقصى درجة الفرص التي أتاحتها القرارات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن الأمور المحورية لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية ضرورة ضمان إتاحة الفرص للدول الأعضاء للاستفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها التكنولوجيا البيولوجية للنهوض بالقدرات وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في الدول الأطراف النامية.

بشأن مسألة الذخائر العنقودية، أعربت جنوب أفريقيا في مناسبات عدة عن القلق إزاء الآثار الإنسانية لهذه الذخائر. وجنوب أفريقيا، بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ أحكامها.

وما زالت جنوب أفريقيا ترى أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل مجموعة التعهدات الرئيسية المتفق عليها عالميا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه وأن التنفيذ الكامل له لا يقل أهمية اليوم عما كان عليه لدى اعتماد البرنامج في عام ٢٠٠١. وإلى جانب جهود التنفيذ على الصعيد الوطني، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك التعهدات الواردة فيه ذات الصلة بمسألة التعاون والمساعدة الدوليين. ومهمة التنفيذ الكامل والناجح لبرنامج العمل على كل المستويات تقع على عاتقنا جميعا، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، في شراكة مع المجتمع المدني. وهي مهمة لا يمكن لأي منا الاضطلاع بها بمفرده.

ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى لهذا العام وللانضمام إليكم، سيدي الرئيس، والوفود الأخرى في أداء عملنا بنجاح.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أراكم، سيدي الرئيس، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، جالسين على المنصة اليوم. وبما أنني آخذ الكلمة لأول مرة، أود أن أعرب عن تهاني وفد بلدي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ولأعضاء المكتب. وإنني على ثقة بأن عمل اللجنة في هذه الدورة سيُكلل بالنجاح تحت قيادتكم القديرة. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون تايلند ودعمها الكاملين.

بداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا تدع الأحداث التي وقعت مؤخرا مجالا للشك في أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يعوق إحراز تقدم في مجال السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، فقد جاءت أحداث أخرى بمثابة تذكير رسمي بأن الأسلحة التقليدية التي تقع في أيد آثمة ما زالت تؤجج الصراعات في جميع أنحاء العالم وأنها يمكن أن تكون سلاحا مُختارا في الجرائم العابرة للحدود الوطنية وفي الإرهاب.

والهدف المتمثل في نزع السلاح الكامل في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل يجب أن يظل في صميم الجهود التي نبذلها. ومن جانبنا، فإن تايلند طرف في جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية وتمتثل لها كما تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن نزع السلاح. وقد انضمت تايلند إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في عام ٢٠١٢. وفي هذا العام، استضافت تايلند حلقة العمل المشتركة بين تايلند والولايات المتحدة بشأن المبادرة والحلقة الدراسية الثانية عن آليات بناء الثقة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي ركزت على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بهدف تعزيز فهم المسألتين وتنفيذهما. وفي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تستضيف تايلند اجتماع خبراء بشأن مؤتمر قمة الأمن النووي في إطار التحضير لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ والذي سيعقد في لاهاي.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر (A/68/PV.11) والذي مثل المرة الأولى التي تعقد فيها الجمعية العامة اجتماعا بشأن هذا الموضوع الهام. ونأمل أن يكون الاجتماع بداية لعملية مفاوضات جدية وشاملة للجميع بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية للأسلحة النووية.

ونحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة بطريقة حازمة وشفافة وقابلة التحقق ولا رجعة فيها. وندعو كذلك إلى تعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار من خلال وضع ترتيبات أمنية ملزمة من الناحية القانونية.

ومؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المتعددة الأطراف الرسمية الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وللأسف، فإنه لا يزال يكافح من أجل تحقيق تقدم. ونرحب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وندعمها. وتايلند، بوصفها عضوا نشطا في الفريق غير الرسمي للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح وأول منسق له، تأمل أن يتمكن المؤتمر من المضي قدما على نحو شفاف – والأهم من ذلك – بطريقة شاملة للجميع.

تعتقد تايلند أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي تسهم إسهاما إيجابيا في عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وتايلند، بوصفها من المساندين النشطين لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والمعروفة أيضا باسم معاهدة بانكوك، تأمل أن ينظر الأعضاء الخمسة الدائمون في تقديم مشروع القرار بشأن المعاهدة في هذا العام. كما نكرر دعوتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام للبروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك في أقرب فرصة ممكنة.

غير أننا نلاحظ أن المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم يُعقد حتى الآن. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة المشاركة بجدية في المناقشات ليتسنى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

إننا نعتبر الأمان النووي دعامة أخرى على نفس القدر من الأهمية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال تايلند تعترف بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها هيئة التحقق الدولية الوحيدة في هذا المجال وتدعمها وتدعو إلى تعاون جميع الدول الأعضاء فيها. وتعمل تايلند عن كثب، بصفتها عضو في مجلس محافظي الوكالة، مع أعضاء المجتمع الدولي لتعزيز الأمن النووي والأمان النووي وضماناتهما.

وفي منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي ننتمي إليها، اجتمعت شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة لأول مرة في الشهر الماضي وتمكنت من وضع الصيغة النهائية لاختصاصاتها. كما جرى خلال الاجتماع الأول للشبكة مناقشة خطط عملها وأنشطتها في المستقبل. ونحن على ثقة بأن الشبكة ستسهم أيضا في إخلاء جنوب شرق آسيا من جميع الأسلحة النووية.

إننا نكرر دعوتنا إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد الامتثال العالمي والتنفيذ الصارم لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية على حد سواء. ونحث الدول التي ليست طرفا في هاتين الاتفاقيتين، على الانضمام إليهما في أقرب وقت ممكن. كما نرحب بنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في نيسان/أبريل.

وعززت الأحداث الأخيرة، لا سيما في سوريا، قناعتنا بأهمية عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية. ونؤيد تماما دور الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يخص جرد تلك الأسلحة وتدميرها. ونرحب في هذا

الصدد، بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واعتماد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن سوريا.

إن وفد بلدي يرحب بالتفاوض الناجح بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ونؤيد تماما تلك المعاهدة، ونتطلع إلى دخولها حيز النفاذ. ونأمل من جانبنا، أن نتمكن من الانتهاء من عمليتنا الداخلية، والتوقيع على المعاهدة في المستقبل القريب.

لقد تحملت تايلند لفترة طويلة جانبا كبيرا من وطأة آثار الألغام الأرضية، وعانت مباشرة من الآثار الوخيمة لمخلفات تلك الأسلحة. وكانت الشواغل الإنسانية دائما في طليعة السياسة الخارجية لتايلند. باعتبارها إحدى الدول الأولى التي وقعت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وسوف تستمر تايلند في الإسهام في تنفيذ تلك الاتفاقية. إستضافت تايلند خلال شهر حزيران/يونيه، بصفتنا قد أصبحنا مؤخرا رئيسا مشاركا للجنة الدائمة المعنية بالموارد والتعاون والمساعدة، ندوة بانكوك المعنية بتعزيز التعاون والمساعدة، من أجل بناء التآزر فيما يخص التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، بدعم قيم من جانب الحكومة الأسترالية. وأكد هذا الحدث الناجح الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، الضرورة الحيوية للتعاون والمساعدة الدوليين فيما يخص إزالة ويلات الألغام الأرضية.

أخيرا، ورغم أن التقدم المسجل في المفاوضات المتعددة الأطراف يمكن أن يكون بطيئا ومثبطا للعزائم أحيانا، فإن الكثير على المحك بالنسبة لنا، مما يجعلنا نغتنم كل فرصة للتصرف بشكل مسؤول. وتايلند على أهبة الاستعداد للعمل معكم، سيدي، واللجنة الأولى، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء، من أجل نزع السلاح، والإسهام في بناء السلام الدائم.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا تهنئتكم سيدي، وأعضاء المكتب، على انتخابكم، وأن أؤكد لكم مساعدة ودعم وفد بلدي لمساعيكم.

إسمحوا لي أيضا أن أعرب عن دعم سلوفينيا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة سلوفينيا القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا مؤخرا. وشهدنا، بعد مرور ما يناهز ٨٠ عاما على توقيع بروتوكول جنيف و ٢٠ عاما على التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين على نطاق واسع. لقد اعتقدنا بأن هذه القصص جزء من الماضي، وبأن المجتمع الدولي قد طوى هذه الصفحة منذ فترة طويلة. ونأمل في أن تفي بعثات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قريبا بولاياتها، وفي أن يعاقب ويحاكم أولئك الذين ارتكبوا تلك الجريمة المروعة.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن المسائل المتعلقة بالأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. حيث ترحب سلوفينيا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة والتوقيع الجاري عليها. إننا نسعى من خلالها، بشكل فعال لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية والتكنولوجيا ذات الصلة، على الصعيد العالمي من أجل الوصول إلى عالم أفضل، ومستقبل تسوده القليل من الصراعات الدولية والإقليمية والحروب الأهلية، وبالتالي مستقبل يسقط فيه عدد أقل من الضحايا، وعالم يشهد احتراما أكبر لكرامة الإنسان وحقوقه، باختصار، عالم يتسم بمعاناة أقل. لقد وقعت سلوفينيا على معاهدة تجارة الأسلحة، ونتوقع اختتام عملية التصديق في سلوفينيا بحلول نهاية هذا العام. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأخرى على التوقيع والتصديق عليها، في أقرب وقت ممكن.

وقدمت سلوفينيا جنبا إلى جنب مع الجزائر وكمبوديا، بصفتها رئيسة للاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مشروع قرار بشأن المعاهدة إلى اللجنة. لكن لا يزال ينتظرنا طريق طويل. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لإزالة الألغام من جميع المناطق المتضررة منها، وتقليل عدد ضحايا الألغام. كما يجب علينا جعل الاتفاقية متوافقة مع الصكوك الأخرى المرتبطة بالقانون الإنساني الدولي. وينبغي لنا أن نعزز أمانتها في جنيف والتحضير للمؤتمر الاستعراضي الثالث المتعلق بالمعاهدة، المقرر عقده في موزامبيق. لا تزال هناك العديد من التحديات المقبلة. وذلك هو سبب اقتناعنا بأن مشروع القرار لا يزال مهما وضروريا. ونأمل أن تعبر المزيد من الدول الأعضاء هذه المرة، عن دعمها لمشروع القرار وتصويتها مؤيدة له.

إن سلوفينيا تأسف لعدم وفاء محافل نزع السلاح الدولية مثل مؤتمر نزع السلاح بولاياتها. ونحن قلقون بشكل خاص جراء المأزق الذي استمر ١٧ عاما في المؤتمر. وندعم كل الجهود الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونعتبر عمل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن نزع السلاح النووي، الذي اجتمع هذا العام في جنيف، محاولة معقولة لكسر ذلك الجمود، وإتاحة إمكانية المضي قدما. ونعتقد بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يستحق فرصة أخرى، من خلال تمديد ولايته لمدة عام آخر.

أخيرا، أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى مسألة الإبلاغ عن التنفيذ الوطني لاتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار والاتفاقات المتعددة الأطراف، والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونلاحظ بأسف استمرار انخفاض مستوى تقديم التقارير الوطنية. ويقوض غياب تقارير متسقة من جانب الدول الأعضاء مصداقية نظام المعاهدة. ويتعين علينا وضع حد لتلك الممارسة وعكس الوتيرة. ونحن مقتنعون بأن تقديم التقارير بشكل أفضل، هو هدف يمكن بلوغه، وبالتالي فإننا نناشد جميع الوفود تحسين سجلنا المشترك.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، ونتعهد لكم بتعاوننا ودعمنا الكاملين.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويجري تعميم النص الكامل لبيان الهند، وسأتلو فقط الأجزاء الأكثر أهمية منه.

لقد اجتمعنا هذا العام، على خلفية حالة دولية معقدة ومواجهة مصاعب في تنفيذ الاستجابات المتعددة الأطراف الفعالة والمتفق عليها للتحديات العديدة للسلم والأمن الدوليين. ويمكن للجنة الأولى ويتعين عليها الاضطلاع بدور جوهري فيما يخص تحديد هدف واتجاه لجهودنا، ونحن نسعى لبناء توافق دولي بشأن مواجهة تلك التحديات.

كانت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي الشامل وغير التمييزي والقضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتتماشى سياستنا مع الأولوية القصوى المخصصة لهدف نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح (القرار S-10/2)، وخطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨، المتعلقة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ونظام عالمي يخلو من أعمال عنف. وقد أعرب رئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ، الذي كان يتحدث الشهر الماضي خلال المناقشة العامة للجمعية في دورتها الثامنة والستين، عن دعمنا لنزع سلاح النووي في إطار حدود زمنية وعلى نطاق عالمي، وبشكل غير تمييزي وعلى مراحل، وعلى نحو يمكن التحقق منه (انظر A/68/PV.18). وتظل الهند

مقتنعة بأن أمنها سيتعزز في عالم خال من الأسلحة النووية، ونظام عالمي يخلو من أعمال عنف.

ويقوم ذلك الاقتناع على كل من المبدأ والواقعية.

وتؤمن الهند إيمانا راسخا بأنه يمكن تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالعالمية وعدم التمييز. وثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والاطمئنان والحد من أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي النظريات الأمنية. وتعبر مشاريع القرارات التي قدمتها الهند في اللجنة الأولى عن بعض تلك الأفكار وتلقى تأييد عدد كبير من الدول بوصفها خطوات تدريجية لنزع الشرعية عن الأسلحة النووية. كما حددت ورقة العمل التي قدمناها إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٦، عددا من الخطوات في ذلك الصدد.

ورحبت الهند بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (A/68/PV.11)، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، الذي ألقى وزير خارجيتنا، السيد سلمان خورشيد، كلمة أمامه. وتؤيد الهند مشروع القرار الذي اقترحته حركة عدم الانحياز المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي.

ومن دون المساس بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح النووي، فإننا على استعداد للبدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. وبوصف مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح في المجتمع الدولي، فإننا نعتقد أنه المحفل المناسب للشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن الهند دولة حائزة للأسلحة النووية، وستتعامل مع تلك المفاوضات على هذا الأساس. والهند مستعدة للانضمام إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تلبي مصالحنا الأمنية الوطنية .

والهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز أهدافنا المشتركة المتمثلة في عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال الرقابة الدقيقة على الصادرات والانضمام إلى عضوية النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، وتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولا ترى الهند تناقضا بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، حيث أنهما عمليتان متداعمتان. وأسهمت الهند بنشاط في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. كما أسهمنا في نجاح المؤتمر الدولي للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٣. ونتفق تماما مع الشواغل العالمية فيما يتعلق بالإرهاب النووي والانتشار بطريقة سرية، اللذين لا يزالان يشكلان تهديدات خطيرة للأمن الدولي. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على ثقة الشعوب في جدوى الطاقة النووية بوصفها مصدر طاقة آمن ومأمون من خلال تعزيز المعايير الدولية بشأن السلامة والأمن النوويين.

وتولي الهند أهمية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتبيّن الأحداث التي وقعت مؤخرا في سوريا أهمية عمليات التدمير والإزالة الكاملة لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم في أقرب وقت ممكن؛ ولا بد من منع الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على تلك الأسلحة. وينبغي إدانة استخدام أي شخص في أي مكان للأسلحة الكيميائية، ويجب ألا تنتهك القواعد الدولية المنظمة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتؤيد الهند الجهود الجارية التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تهدف إلى التعجيل بالتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا والقضاء عليها.

وتواصل الهند الإسهام بنشاط في محادثات اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الفترة الجديدة فيما بين الدورات من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦. وتكتسي حيوية الاتفاقية أهمية بغية تمكين الدول الأطراف من مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، بما في ذلك التهديد المتمثل في الإرهاب البيولوجي، الذي يشكله تسارع وتيرة التطورات في مجالات العلوم البيولوجية والتكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين.

ونؤيد استمرار الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي من أجل كفالة سلامة وأمن الموجودات الفضائية ومنع تسليح الفضاء الخارجي. وبينما يمكن أن تضطلع التدابير العالمية وغير التمييزية في مجالي الشفافية وبناء الثقة بدور مكمل ومفيد، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن صكوك ملزمة قانونا في ذلك المجال. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تشارك جميع الدول الرئيسية التي ترتاد الفضاء في أي مساع متعددة الأطراف تتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل تعزيز إمكانية القبول العالمي لأية نتائج.

وشاركت الهند بنشاط في مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة، توقعا منها بأن يكون لتلك المعاهدة تأثيرا حقيقيا على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع، وخاصة من جانب الإرهابيين والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول غير المرخص لها وغير القانونية. وخلال إجراء المفاوضات بشأن المعاهدة، دأبت الهند على التأكيد على أن المعاهدة ينبغي أن تكفل توازنا للالتزامات بين الدول المصدرة والمستوردة. بيد أن، النص النهائي للمعاهدة لم يلب متطلباتنا بشأن تلك المسائل. ونجري تقييما كاملا وشاملا للمعاهدة من منظور مصالحنا في مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية.

وستدلي الهند ببيانات مفصلة بشأن بعض المسائل الأخرى خلال المناقشة المواضيعية، بما في ذلك بشأن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وأخيرا، أود أن أختتم بأن أذكر أن الهند، على غرار السنوات الماضية، ستقدم ثلاثة مشاريع قرارات إلى اللجنة الأولى، وهي ”اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية“، و ”الحد من الخطر النووي“ و ”التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل“. ونتطلع إلى الحصول على دعم جميع الأعضاء لمشاريع القرارات.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود الفلبين أن تهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ونؤكد لكم ولأعضاء مكتبكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في جميع أعمال اللجنة.

وتؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتكتسي دورة هذا العام أهمية خاصة في الواقع، إذ تأتي في أعقاب الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (A/68/PV.11). وترحب الفلبين بنجاح عقد الاجتماع الرفيع المستوى، إذ منح فرصة ممتازة للدول للتفكير في أدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فضلا عن التحديات التي تواجهها وسبل المضي قدما لتحقيق الهدف الذي طالما سعت لتحقيقه والمتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. الآن هو الوقت لتتخذ الدول إجراءات تنفيذا للتعهدات التي قطعتها في ذلك الاجتماع.

كما ترحب الفلبين باعتماد الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل الماضي وفتح باب التوقيع على المعاهدة في حزيران/يونيه. لقد ساهم انتشار الأسلحة التقليدية في أعمال العنف وعدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في بلدي. ولذلك، كنا أول بلد في جنوب شرق

آسيا يوقع على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٥ أيلول/سبتمبر لتحقيق التزام بلدنا بتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد الفلبين الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونرى ضرورة للاستجابة المنسقة من جانب المجتمع الدولي. ونقدم دعمنا إلى جميع المبادرات التي تتفق مع سياسة تعزيز نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي ووضع حد لتدفق الأسلحة غير المشروعة.

وفي سعينا إلى عالم خال من الأسلحة النووية، من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الذي أوجده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من خلال تنفيذ خطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة بشكل كامل، بما في ذلك الاتفاق بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

نحن بحاجة إلى إعادة التأكيد على مبادئ واتفاقات معينة، ولكن يجب علينا أن نتحرك الآن ونضطلع بما اتفقنا عليه بالفعل من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولم تحرز نتائج اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في جنيف تقدما بشأن بعض المسائل المطروحة وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في جدول الأعمال خلال دورة الاستعراض الجديدة. ونحث جميع الوفود على التحلي بالمرونة، بحيث يمكن للجنة التحضيرية القادمة أن تخلص إلى نتائج إيجابية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الاستعراضي المقبل بحاجة إلى تحقيق تقدم كبير بشأن مجموعة من المسائل الحاسمة المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي، من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة وسلامتها.

ومن المبادرات الهامة الناشئة عن اللجنة التحضيرية الثانية، التي أيدتها الفلبين، البيان المشترك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي ألقته جنوب أفريقيا بالنيابة عن ٨٠ دولة. وتعتقد الفلبين أن معالجة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ضرورة مطلقة ويجب أن توجه أعمالنا وإجراءاتنا في دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخارجها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان المكسيك استضافة مؤتمر المتابعة المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في شباط/فبراير. وتتطلع الفلبين إلى المشاركة في ذلك المؤتمر لمواصلة النقاش بشأن ذلك الموضوع.

كما نرحب بنتائج المؤتمر الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، الذي أصدر إعلانا ختاميا. ونشيد بحكومتي غينيا – بيساو والعراق لتصديقهما مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على أن تحذو حذوهما بدون تأخير.

كما ترحب الفلبين بدعوة الرئيس أوباما المجددة إلى اتخاذ إجراءات، في كلمته في برلين في حزيران/يونيه، بغية كفالة تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد أصبح الوقف الطوعي للتجارب النووية قاعدة راسخة. لكن يظل تحدي كيفية إيجاد طريقة الانتقال من الوقف طوعي إلى الوقف الإجباري قائما.

ولن يكون ذلك ممكنا إلا بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ويكتسي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أهمية حاسمة لتحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح وعدم الا نتشار النوويين. وإذ نضع في الاعتبار أن الملايين من مواطني بلدي

يعيشون ويعملون في مناطق توجد فيها الأسلحة النووية، ولا يزال فيها التهديد النووي قائما، فما زلنا نأمل في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع دول المنطقة. ويكرر بلدي دعوته إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية لمواصلة المشاورات الرامية إلى ضمان عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وتشيد الفلبين بالجهود الدؤوبة التي بذلها السفير جاكو لاجافا، وكيل وزير الدولة لشؤون السياسة الخارجية والأمنية في فنلندا، وترحب بمبادرته الأخيرة إلى عقد دورة للتخطيط قبل انعقاد المؤتمر هذا الشهر في سويسرا، على أن يواصل المشاركون الثلاثة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، المضي قدما بعملية عقد المؤتمر. وتأمل الفلبين أن يسفر ذلك الاجتماع عن نتائج إيجابية.

ونرحب أيضا بقرار مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بوضع برنامج فعال للعمل. ويحدونا أمل وطيد في أن ينهض الفريق العامل بولايته وأن يعيد المؤتمر إلى مساره الصحيح في نهاية المطاف، بهدف الشروع في مفاوضات نزع السلاح التي طال انتظارها. وتدعو الفلبين جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللتين تشتد الحاجة إليهما في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن الضروري تنشيط أعمال المؤتمر، فضلا عن توسيع عضويته. وتؤيد الفلبين الموقف القوي لفريق الدول المراقبة غير الرسمي المعني بتلك المسائل، والمؤلفة من ٣٩ دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وترى الفلبين – فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التي ينظر فيها مؤتمر نزع السلاح – أن شتى المبادرات المقترحة تنطوي على إمكانيات كبيرة، بما في ذلك مشاريع القرارات ذات الصلة ببدء العمل المعني بالمواد الانشطارية، فضلا عن العمل المعني بإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وتتيح تلك المقترحات مجالا لأن يبدأ المجتمع الدولي العمل، فضلا عن الاستفادة من ميزة شموله للجميع.

ونرحب أيضا بالنتيجة الختامية التي توصّل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد أثبتت عملية الفريق العامل أننا لا نفتقر إلى الخيارات التي تمكّننا من المضي قدما. ويكمن التحدي في إيجاد أفضل الطرق التي يمكن أن نسلكها، فضلا عن الاتفاق عليه.ا ونحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام للقواسم المشتركة وليس للاختلافات، كي يتسنى لنا الحفاظ على استمرار الزخم في نهاية المطاف.

وفيما يخص مجال الأسلحة التقليدية، ترحب الفلبين باعتماد الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل. وتعرب الفلبين عن شكرها الخالص لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير بيتر وولكوت، الممثل الدائم لأستراليا، على جهوده الدؤوبة في توجيه المفاوضات، وعلى براعته الدبلوماسية التي مكّنت من اعتماد ذلك الصك. وفي حال تنفيذ تلك المعاهدة بحسن نية، فإن من شأنها أن تساعد على تعزيز نظام دولي ملزم قانونا بشأن نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود أيضا أن نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الرئيس السابق للمؤتمر، السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين.

وقد سعينا إلى تعزيز الشراكات الثنائية والدولية، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في التصدي للشواغل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية عبر تعزيز مبادرة مراكز الامتياز في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد بدأت الأمانة الإقليمية لمراكز الامتياز

المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية العمل رسميا في مانيلا في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣. وبوصفها البلد المضيف لمركز الامتياز هذا، فإن الفلبين ما تزال على التزامها بدعم جهود بناء القدرات في منطقة جنوب شرق آسيا بهدف التصدي لتلك المخاطر.

إن الفلبين عضو نشط في مؤتمر قمة الأمن النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وانضمت الفلبين مؤخرا إلى مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، والشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وفي واقع الأمر فإن الفلبين هي أول بلد من بلدان جنوب شرق آسيا تنضم إلى الشراكة العالمية، وتأمل أن يحذو الآخرون حذوها. وبالنظر إلى الاهتمام الكبير وتعدد البرامج في مجالي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، فإن من المهم كفالة التنسيق بين تلك البرامج من أجل تفادي ازدواجيتها وتداخلها.

وعلى الصعيد الإقليمي، تضطلع الفلبين بدور نشط في النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقات الرئيسية المعنية بنزع السلاح. وما زال بلدي في طليعة الجهود المبذولة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التعاون بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، باستضافته الاجتماع الخامس للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، المعقود بمانيلا في الفترة من ٤ إلى ٥ حزيران/يونيه.

وتوفر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، إطارا مفيدا لتعزيز التعاون في مجالي الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. وينبغي أيضا زيادة استكشاف الترابط بين شواغل السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وخصوصا ما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

ونرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترحب الفلبين أيضا باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يدعو سوريا إلى الالتزام بتنفيذ الإطار المعني بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية، المتفق عليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بهدف كفالة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية بأسرع وأسلم وجه.

إنه لمن دواعي شعورنا بالفخر والشرف أن نكون قادرين على الاسهام في الحوار العالمي بشأن الأسلحة التقليدية. فقد تولت الفلبين رئاسة الاجتماع الذي عقدته الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معيّنة في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يعرض وفد بلدي مشروع القرار بشأن الاتفاقية، ونتطلع إلى تأييد جميع الوفود لمشروع القرار لضمان اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى. وما دام إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية يشكّل أولوية بالنسبة للحكومة الفلبينية، فإننا نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها على أن تفعل ذلك.

ختاما، فقد أبدت الفلبين على مدى تاريخها عزما وقدرة على السعي إلى تحقيق السلام. وما زلنا نواصل بذل الكثير من جهودنا عبر التعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين، وليس بمعزل عنهم. وتقوم العلاقات التي نقيمها مع الآخرين على أساس من التعاون وتهيئة بيئة آمنة وسلمية.

وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، دعم الفلبين وتعاونها الكامل ونحن نضطلع بعملنا في اللجنة الأولى خلال الأسابيع الأربعة القادمة.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، بداية يطيب لوفد المملكة العربية السعودية أن يتقدم

لسعادتكم بخالص التهنئة وأطيب الأمنيات بمناسبة انتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وإننا لعلى ثقة بأنكم، وبما لديكم من قدرات وخبرات متميزة، سوف تتمكنون من السير قدما بأعمال هذه الدورة إلى النجاح. وكذلك نتقدم بالتهنئة إلى باقي أعضاء المكتب الموقرين. ويؤيد وفد بلادي ما تضمّنه بيان المجموعة العربية وبيان دول حركة عدم الانحياز.

إن المملكة العربية السعودية وبصفتها دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة ومن أوائل الموقعين على ميثاقها، حرصت دوما على المشاركة في كل جهد ومسعى من شأنه أن يسهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويرتقي بأداء هذه الهيئة الدولية، ويقربها أكثر نحو الأهداف والغايات النبيلة التي نص عليها ميثاقها، ونتطلع جميعا إلى بلوغها وإدراكها. إننا ما زلنا عند اعتقادنا الراسخ أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها ترتبط أساسا بمدى توافر الإرادة السياسية لأعضائها لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ الفعلي، وما يستدعيه الأمر من تحديث وتطوير للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وملاءمة للمستجدات والمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على امتداد الحقبة المنصرمة من تاريخها.

إن المملكة العربية السعودية تدعم المواقف الداعية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وتعرب المملكة عن أسفها العميق لتأجيل المؤتمر الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، الذي كان مقررا أن يعقد في هلسنكي بفنلندا في نهاية عام ٢٠١٢. وتؤكد على ضرورة عقد المؤتمر المؤجل بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن خلال عام ٢٠١٣، وعلى أن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، وأن عدم عقده في موعده يمثل إخلالاً بعملية الاستعراض وبالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ٢٠١٠، ويلقي بشكوك كبيرة على عملية التوافق والحلول الوسط التي يتم اتخاذها والتوصل إليها في إطار العلاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. إن تأجيل انعقاد هذا المؤتمر تتحمل مسؤوليته إسرائيل، التي لم تعلن عن موافقتها على حضور المؤتمر، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية أعاقت التقدم نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. من هنا فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشدد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وإخضاع كل مرافقها النووية لنظام الضمانات.

تشكل أزمة الملف النووي الإيراني أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين، وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص. ومن هنا فإن بلادي تدعم الجهود القائمة لمجموعة ٥+١ لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وتدعو إلى استمرارها، وعلى النحو الذي يكفل لإيران وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. كما أننا نطالب جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لهذه الجهود، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح لمفتشيها بمراقبة منشآتها النووية لوضع نهاية لهذه الأزمة. وتعتبر المملكة العربية السعودية أن حق جميع الدول في الحصول على التقنية النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق أصيل لها، وتؤيد بلادي المساعي الدولية الرامية لإرساء ثقافة أمان عالمية وآليات أساسية رقابية فعالة ومستدامة، وإعداد صكوك

قانونية ملزمة، ومعايير توجيهية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتبادل الخبرات في هذا المجال. كما أن المملكة العربية السعودية في هذا الصدد تدعو إلى عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأمن النووي لتضم كل الدول التي لديها برامج طاقة نووية أو تسعى لإدخال الطاقة النووية مستقبلاً. وتعرب المملكة عن قلقها لوجود نشاطات نووية إقليمية غير خاضعة للرقابة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

لا يفوتني اليوم أن أعرب عن تقديري للجهود التي يقوم بها مجلس الأمن، لا سيما اللجنة المنشأة عملاً بقراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمراقبة الجهات الفاعلة من غير الدول ومنع تقديم الدعم لها بأي وسيلة من الوسائل في استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ونظم إيصالها أو حيازة هذه الأسلحة والنظم أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونؤكد في هذا الشأن على أهمية تطبيق القرار ذاته للحد من وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي المنظمات الإرهابية، والعمل على تشديد الحراسة على موردي الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم لجهات غير شرعية بالمواد أو التقنية النووية. وقد أظهرت بلادي في أكثر من مناسبة تفاعلها السريع مع كل ما يدعو إلى تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، حيث قدمت تقريرها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأقامت ثلاث فعاليات لدعم أعمال اللجنة، كان آخرها حلقة عمل امتدت لثلاثة أيام شارك فيها مسؤولون من الأمم المتحدة وخارجها. كما وقعت بلادي على اتفاق الضمانات وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به عام ٢٠٠٥، وصادقت على الاتفاق الذي دخل حيز النفاذ بالنسبة للمملكة في عام ٢٠٠٩.

أود قبل الختام أن أرحب بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأن أدعو جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن أو لم تصدق على هذه الاتفاقية، ومنها إسرائيل، إلى ضرورة العمل فوراً على تحقيق ذلك. كما أدعو المجتمع الدولي إلى ألا يغيب عن باله أن مسألة إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا لا يشكل نهاية المطاف في حل الأزمة التي يتعرض لها هذا البلد الشقيق، وإننا لا يمكن أن نغفل عن عشرات الآلاف، بل ربما أكثر من مائة ألف، ممن قتلوا في سوريا باستخدام الأسلحة غير الكيميائية، كالطائرات والدبابات والصواريخ والمدفعية. وندعو إلى ضرورة ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي، وهو يتابع تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بإزالة الأسلحة الكيميائية، ألا يغيب عن باله ضرورة العمل على تحقيق السلم والاستقرار في سوريا عبر تنفيذ ما نص عليه بيان جنيف الأول من إنشاء حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة تمارس سلطاتها فوراً على الأراضي السورية.

في الختام، أود أن أؤكد أن المملكة العربية السعودية ستكون دائماً في طليعة أي جهد دولي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم في العالم والوصول إلى ما نصبو إليه من أمن واستقرار ورخاء.

السيد دي أغوير باتريويتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أعرب عن التزام البرازيل بالعمل معكم ومع أعضاء المكتب من أجل أن تحقق الدورة الثامنة والستين حصيلة إيجابية.

سأقرأ نسخة مختصرة من بياننا، وستُوزع النسخة الكاملة منه على أعضاء اللجنة الأولى.

تستحق معاهدة تلاتيلولكو التنويه بها بشكل خاص لإسهامها في تحقيق هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، بوصفها المعاهدة الرائدة في إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية. في المؤتمر العام الأخير لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في الأرجنتين في آب/أغسطس الماضي، أعربنا من جديد عن التزامنا بمواصلة جهودنا الرامية إلى القضاء التام والنهائي على هذه الأسلحة.

إننا نقر بأن منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية قد شكل نجاحاً نسبياً لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أنه لا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الجانب المتعلق بنزع السلاح النووي من الصفقة، إذ لا يزال يوجد قصور في الامتثال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد آن الأوان لكي تنفذ تلك الدول التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي التي وافقت على اتخاذها، وفقا للمعاهدة وخطط العمل التي اعتمدها مؤتمرا الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وفي هذا السياق، ترحب البرازيل بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11) في توقيت مناسب. ومما يثلج صدورنا الدعم القوي الذي جرى الإعراب عنه لاتخاذ إجراءات حازمة للقضاء على الأسلحة النووية، فضلا عن البدء في مفاوضات بشأن إبرام صك دولي متعدد الأطراف لنزع السلاح النووي على وجه الاستعجال. وخلال الاجتماع، ذكر الوفد البرازيلي الأسباب التي تجعلنا مقتنعين بأن تعزيز نزع السلاح النووي يجب أن يكون أولوية عليا في جدول أعمال المجتمع الدولي.

أولا، هناك المنظور الإنساني. وكما أكد المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أوسلو في آذار/مارس، فإن الأسلحة النووية تتعارض مع القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي.

ثانيا، هناك المنظور الاجتماعي والاقتصادي. فبعد مرور ٢٠ عاما على انتهاء الحرب الباردة وبالرغم من الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها السلبي على الرعاية الاجتماعية، تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية استثمار مبالغ كبيرة في المحافظة على ترساناتها وتحديثها.

ثالثا، هناك المنظور المتعلق بالأمن. فما بقيت الترسانات النووية موجودة، لن يتخلص العالم تماما أبدا من خطر وقوع انفجار نووي، عن قصد أو على نحو عرضي. وما دامت مجموعة محدودة من البلدان تعتبر أن من حقها حيازة الأسلحة النووية، سيكون هناك خطر من أن الدول الأخرى والجهات الفاعلة من غير الدول ربما تحاول الحصول على هذه الأسلحة أو استحداثها. وهذا مجال يعطي مثالا على النتائج العكسية المترتبة على مسلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبينما نرحب بالاتفاقات الثنائية الرامية إلى خفض أعداد أنواع معينة من الأسلحة، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المبادرات لا تفضي إلى نزع السلاح الدائم والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتخاذ تدابير شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

ونعرب عن خيبة أملنا إزاء تأجيل انعقاد المؤتمر المقترح بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وعقد المؤتمر بنجاح يمثل جزءا أساسيا من معاهدة عدم الانتشار ودورة الاستعراض الحالية. ونرى أنه ينبغي عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع بلدان المنطقة، دون استثناء، على حضوره. ونحن مستعدون للإسهام في جميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم. والبرازيل تفخر بأنها وضعت، بالتعاون مع الأرجنتين، نموذجا ناجحا للتعاون وبناء الثقة في صورة الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها.

ما فتئت البرازيل تعتبر مؤتمر نزع السلاح المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وبالتالي فإنه

ذو أهمية بالغة. ونرى أن المشاكل التي يواجهها المؤتمر ذات طابع سياسي ولا يمكن فصلها عن التحديات الأخرى التي تواجه جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. وفضلا عن نزع السلاح النووي، ينبغي تهيئة الظروف السياسية المواتية للمؤتمر ليتسنى له التفاوض على إبرام صكوك ملزمة قانونا تمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وتمنع نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد شاركت البرازيل مؤخرا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٦٥. ويسرنا إدراك الفريق لأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المكلف بوضعها قد تشكل الأساس لاعتماد تدابير ملزمة قانونا في المستقبل. وفي هذا السياق، تنضم البرازيل إلى روسيا في اقتراح معالجة مسألة ”عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي“ في إطار قرار للجمعية العامة.

والبرازيل مستعدة أيضا لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. غير أننا نرى أنه لكي يترك صك من هذا القبيل أي أثر، فإنه يجب أن يشمل المواد التي تم إنتاجها في الماضي وتلك الموجودة سابقا. ومن دواعي أسفنا البالغ أنه بعد قرابة عقدين من اختتام المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال دخول المعاهدة حيز النفاذ معطلا. وتود البرازيل أن نحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، ولا سيما بلدان المرفق ٢، على القيام بذلك على سبيل الاستعجال.

وأود أن أؤكد من جديد التزام البرازيل الثابت بتنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ونعتقد أنه يجب المحافظة على سلطته وحياده ومصداقيته. وقد شاركت البرازيل مشاركة نشطة في المناقشات التي جرت مؤخرا في الوكالة بشأن تنفيذ الضمانات على صعيد الدولة، أو ما يسمى مفهوم مستوى الدولة. ونرحب بأن المدير العام سيقوم، بعد التشاور مع الأعضاء، بإعداد وثيقة لكي ينظر فيها مجلس المحافظين ويتخذ إجراء بشأنها قبل الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام، مما سيوفر المزيد من الإيضاحات والمعلومات من أجل التصدي للمسائل والقضايا المثارة. وبلدي ملتزم تماما بالجهود الدولية الرامية إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن الشواغل المتعلقة بالأمن النووي لا يمكن الاستناد إليها لحرمان الدول من حقها المشروع في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

والبرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء ما كُشف عنه مؤخرا من أنشطة لشبكة عالمية للتجسس الإلكتروني تهدف إلى الاعتراض العشوائي للاتصالات والبيانات المستمدة من المواطنين والأعمال التجارية وأعضاء الحكومات. فهذه الممارسات غير المقبولة تشكل تهديدا خطيرا للسيادة الوطنية وحقوق الأفراد، فضلا عن كونها تتناقض مع التعايش الديمقراطي بين البلدان الصديقة.

وخلال المناقشة العامة في الجمعية العامة لهذا العام، شددت فخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة البرازيل، على أنه لا يمكن أن تصبح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ساحة المعركة الجديدة بين الدول. والوقت قد حان، كما قالت، لتهيئة الظروف الكفيلة بمنع استخدام الفضاء الإلكتروني كسلاح من أسلحة الحرب عن طريق التجسس والتخريب والهجمات على النظم والهياكل الأساسية للبلدان الأخرى (انظر A/68/PV.5). والبرازيل لا يمكن أن تسمح بالقيام بأعمال غير قانونية على نحو متكرر كما لو كانت إجراءات طبيعية، ونود أن نعمل عن كثب مع جميع أعضاء الأمم المتحدة، كما نفعل مع شركائنا في أمريكا اللاتينية، من أجل معالجة هذه المسألة على نحو ملائم.

وخلال الدورة الثامنة والستين، ستشارك البرازيل في المبادرات التي ترمي، إلى جانب صون التدفق الحر للمعلومات والحق في الخصوصية، إلى تحسين القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمسائل الحوكمة، وستدعم هذه المبادرات.

ترى البرازيل أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر مشين وغير مقبول في أي ظرف من الظروف. وبلدي يشعر بالقلق إزاء تأكيد بعثة تابعة للأمم المتحدة استخدام هذه الأسلحة في الأراضي السورية. وفي هذا السياق، رحبنا بقرار حكومة الجمهورية العربية السورية الانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتطبيقها على الفور. والبرازيل تتوقع أن يعزز انضمام سوريا إلى الاتفاقية إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك. ورحبنا أيضا بالقرارات الهامة التي جرى التوصل إليها بشأن هذه المسألة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ونحن على ثقة بأن التدابير المتفق عليها ستسهم في إعطاء دفعة جديدة للبحث عن حل عن طريق التفاوض، يمكن أن يضع حدا لدوامة العنف في ذلك البلد.

أود أن أعرب عن ارتياح البرازيل الكبير لاعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وفتح باب التوقيع عليها، وخصوصا التقدم الكبير الذي حققناه حتى الآن في الحصول على التوقيعات والتصديقات. ونشجع جميع البلدان التي لم توقع على المعاهدة بعد على النظر في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المؤكد أن المعاهدة، بصيغتها الحالية، ليست عملا مُكتملا. وتعتقد البرازيل أن المعاهدة كانت ستصبح أقوى وأكثر فعالية لو أنها نصت بوضوح على حظر عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول واشترطت وجود شهادات الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي بالنسبة لجميع عمليات النقل، ولو كانت مسألة الذخائر قد أُدرجت بصورة لا لبس فيها في نطاق المعاهدة.

إننا نتطلع إلى سد تلك الثغرات في الوقت المناسب، ضمن الإطار الاستعراضي الذي تنص عليه معاهدة تجارة الأسلحة نفسها.

إن البرازيل ستستمر في السعي إلى إقامة نظام دولي يسترشد بالتزامات متوازنة وغير تمييزية وملزمة قانونا. إننا مقتنعون بأنه يتعين علينا أن نعمل على إنشاء نظام دولي يعزز السلم والاستقرار والرفاه. وسوف نعمل على أن تكون الغلبة للتعاون والدبلوماسية لا المواجهة.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إسمحوا لي في البداية، أن أتقدم إليكم سيدي الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. وأهنئ أيضا جميع أعضاء المكتب.

إن السنغال تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/68/PV.3).

في هذا الوقت من العام الماضي، ورغم الحماس الذي أبدته معظم الوفود خلال المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، إلا أن بلدي قد أسف لحقيقة عدم توصلنا إلى اتفاق لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. غير أنني أود الآن أن أعرب عن ارتياحي للتقدم الذي حققناه في غضون عام واحد.

وأود أن أسلط الضوء على أحد هذه المجالات التي جرى تحقيق تقدم بشأنها، في مجال الأسلحة التقليدية، وهو عقد الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء

عليه، الذي أدى إلى تحقيق توافق في الآراء بخصوص التنفيذ الكامل للبرنامج.

ينبغي لنا أن نرحب أيضا باعتماد الجمعية العامة، في ٢ نيسان/أبريل، لقرار بخصوص صك ملزم قانونا يضع معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية (القرار ٦٧/٢٣٤ باء).

إننا نرحب فيما يخص المسألة النووية، بالجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في العملية التي أدت إلى عقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وتظهر هذه النجاحات أن التعددية تشكل الآن أكثر من أي وقت مضى، النهج الأكثر ملاءمة لتحقيق نتائج ملموسة. ومع ذلك، لا يزال نزع السلاح النووي أحد المشاكل الأكثر إلحاحا فيما يخص الأمن الجماعي. ويتمثل الهدف النهائي في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ولن يجري تحقيق هذا الهدف إلا من خلال نزع السلاح الكامل. ولهذا السبب، فإننا نكرر هنا دعوتنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، مما سيعزز بلا شك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد دعوة حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات في أقرب وقت ممكن بخصوص إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تركز على حظر هذه الأسلحة، وحيازتها وتطويرها وإنتاجها وامتلاكها واختبارها، وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتدمير تلك الأسلحة. لذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تأييد الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل، والعمل على الإزالة التامة لرؤوسها الحربية النووية.

إن المفاوضات بشأن إبرام اتفاق بخصوص حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية، الذي يشكل دعامة أساسية أخرى فيما يخص مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار، قد تعثرت أيضا، رغم التقدم المحدود الذي أحرز. في غضون ذلك، ينبغي لنا ضمان ألا تقع مخزونات المواد الانشطارية المنتشرة في مواقع مختلفة في ٣٢ بلدا، في الأيدي الخطأ وأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بدون تأخير.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تكريس الحق غير القابل للتصرف للبلدان في الانخراط في الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها، تحت الإشراف الدقيق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المفيد تعزيز سلطة الوكالة وقدراتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد من جديد الدور الحصري لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

كما نعرب عن دعمنا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي شرعت في دورة مفاوضاتها الأخيرة، لفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، في ظل ظروف أكثر ملاءمة، وذلك بفضل تقديم مقترحات جديدة.

لقد أظهر ما حدث في سوريا خلال شهر آب/أغسطس، الالتزام المطلق على جميع البلدان بالتوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والتصديق عليها، وذلك لمنع تكرار مثل هذه المذبحة.

إن بلدي يرحب بإسهام المنظمات غير الحكومية القيم في هذا المجال. ونؤكد مجددا في هذا الصدد، بأنه ينبغي منح مكان ملائم لهذه المنظمات، بما في ذلك أثناء مناقشاتنا.

أخيرا، أناشد جميع الوفود إبداء المرونة وحسن النية السياسية خلال دورة اللجنة الأولى هذه. وكرر من جهتي، مرة أخرى استعداد وفد بلدي للمشاركة بشكل كامل وبناء في جميع أعمالنا.

السيد تورو كارنيفالي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): لم يتمكن لسوء الحظ ممثلنا الدائم، السفير صامويل مونكادا، من الحضور هنا اليوم، ولذلك، سأتلو بياننا بالنيابة عنه.

إسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس على انتخابكم وأن أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في عملكم. ونود أيضا أن نشكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير بيركايا، على الجهد والتفاني الذي قاد من خلالهما أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3) والبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل كوبا خلال المناقشة العامة، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تمتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا ما يناهز ٢٠٥٠٠ رأس نووي. وجرى نشر أكثر من ٥٠٠٠ رأس جاهزة للاستخدام، منها ٢٠٠٠ رأس في حالة استنفار قصوى. ونظرا للتطورات التكنولوجية، فإن قدرة عدد كبير منها تفوق قدرة القنبلتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي بما يتراوح بين ٨ و ١٠٠ مرة.

لذلك، يجب أن نتحرك بشكل متزامن في اتجاه نزع السلاح النووي الشامل والكامل وتحقيق أهداف عدم الانتشار النووي على المستويين الأفقي والعمودي. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول النووية إجراء مفاوضات بحسن نية تهدف إلى تقليص ترساناتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات التي جرى التعهد بها خلال المؤتمرين الاستعراضيين للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونؤيد أيضا ضرورة وضع اتفاقية دولية لحظر تصنيع الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها وتخزينها في إطار من التقيد الصارم بنظام للتحقق المتعدد الأطراف.

إن نزع السلاح النووي، وخصوصا إزالة الأسلحة النووية، يشكل أولوية بالنسبة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك السبب فقد عقدت كوبا – بصفتها الرئيسة الحالية للجماعة – اجتماع لكبار المسؤولين في بوينس آيرس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، بهدف اعتماد بيان يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية.

وتدعو فنزويلا بحزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إزالة إمكانية استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة من مذاهبها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. ونكرر التأكيد على رغبتنا في رؤية التفاوض على صك شامل غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإبرامه من أجل تحقيق الإزالة التامة لجميع أنواع تلك الأسلحة، أينما وجدت.

وتؤكد فنزويلا مجددا اقتناعها بأن من شأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أن يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب تعزيز السلام والأمن الدوليين، والاسهام بقدر كبير في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، يعرب بلدي عن أسفه للفشل في عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ – على النحو المتفق عليه – بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونكرر مجددا أن عقد هذا المؤتمر يمثل جزءا

هاما لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وعليه، فإننا نحث الأطراف على عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وتمثل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في ذلك المؤتمر إسهاما كبيرا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فضلا عن أنها تمثل خطوة هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ترحب فنزويلا بالمشاركة على المستوى الرفيع وبالاعراب القوي عن تأييد هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11). فذلك مؤشر واضح على الأهمية القصوى لنزع السلاح النووي لصون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، فإننا نؤيد تماما خريطة الطريق التي قدمها الوفد الإيراني باسم حركة عدم الانحياز، بشأن المضي قدما نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

وتعرب فنزويلا عن تأييدها لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الأسلحة النووية وحظر حيازتها وتطويرها و إنتاجها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلا عن تدميرها. وتؤيد فنزويلا أيضا تحديد ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونؤيد عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في غضون خمس سنوات بهدف استعراض التقدم المحرز.

وتؤيد فنزويلا الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وبما يتفق مع المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترفض فنزويلا – بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية – استخدام تلك الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان. وندعو في الوقت نفسه، جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى كفالة التدمير الكامل لمخزوناتها المتبقية من تلك الأسلحة، وفقا للمواعيد المقررة بغية الحفاظ على مصداقية وسلامة ذلك الصك القانوني. وندعو أيضا الدول الأطراف لاستئناف المفاوضات بهدف اعتماد بروتوكول للتحقق ملزم قانونا بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتسلّم فنزويلا بتعددية الأطراف بوصفها أكثر الوسائل كمالا وفعالية لتحقيق نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، فإننا نشدد على ضرورة أن يكرس مؤتمر نزع السلاح جهوده في أقرب وقت ممكن للتصدي للمسائل ذات الأولوية القصوى من قبيل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، علاوة على نزع السلاح النووي.

وتكرر الحكومة الفنزويلية أيضا التأكيد على ضرورة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحث دول المرفق الثاني – التي يكتسي تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة – على تسريع عملية التصديق على ذلك الصك على سبيل الأولوية، وبوصفه إبداء لعزمها والتزامها السياسيين إزاء صون السلم والأمن الدوليين.

وتعيد فنزويلا التأكيد على أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بالنسبة للجهود المتعددة الأطراف المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة التي يترك أثرها السلبي عواقب وخيمة في شتى المناطق في جميع أرجاء العالم. وتقع المسؤولية عن منع ذلك النشاط غير المشروع ومكافحته والقضاء عليه

على عاتق الدول بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الإطار القانوني لفرادى الدول.

وفيما يتعلق بالسياسات العامة التي تنفذها الدولة الفنزويلية في ذلك المجال، فإنه ينبغي التأكيد على أن رئيس الجمهورية، السيد نيكولاس مادورو موروس، قد سن تشريعا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقد وافقت عليه الجمعية الوطنية بالاجماع. ويتضمن ذلك الصك القانوني ١٢٦ مادة ويرمي إلى الحد من بيع الأسلحة النارية والذخائر إلى المواطنين العاديين. وينص القانون أيضا على وجوب معاقبة الأشخاص الحائزين للأسلحة النارية بصورة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ٧ سنوات و ٢٠ سنة. وينص القانون أيضا على إنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الأسلحة النارية، على أن يموّل من ضريبة قدرها ٥ في المائة من أرباح الشركات التي تصنّع وتبيع تلك الأسلحة.

وختاما، نؤيد الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب من شأنه تحقيق السلام والعدالة والتنمية، على أساس من الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي. ونعرب في الوقت ذاته عن رفضنا للممارسات غير المرغوب فيها التي تنتهك مبدأ المساواة القانونية بين الدول.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام منصبكم البالغ الأهمية. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

تؤيد هنغاريا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن جهود نزع السلاح وعدم الانتشار عنصر أساسي في تحقيق طموحنا الجماعي إلى إيجاد عالم أكثر استقرارا وأمنا. شهد هذا العام وقوع بعض الأحداث التي أفسحت المجال للفأول.. يمثل القرار المتعلق بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة الذي اعتمدته الجمعية العامة (القرار A/67/234 باء) علامة بارزة على طريق كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وقعت هنغاريا على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة في ٣ حزيران/يونيه، ولا تزال عملية تصديقنا عليها جارية. ومن دواعي سرورنا أن عدداً كبيرا من البلدان وقعت بالفعل على المعاهدة، وبدأت عملية التصديق عليها على الصعيد الوطني، أو قد أكملتها. لقد أصبحت المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة نقطة مرجعية مهمة، وأرست معايير رفيعة المستوى.

لكن، للأسف، ليست الأسلحة التقليدية النوع الوحيد من الأسلحة التي تستخدم في النزاعات المسلحة، كما تجلى ذلك مؤخراً في الحالة السورية. لذا، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، ومقرر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. ويسهم تنفيذ ذينك القرارين إسهاماً كبيراً في إحلال السلم والأمن في الجمهورية العربية السورية. وندعو جميع البلدان إلى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فمن شأن تلك الخطوة أن تقربنا أكثر من إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وما حدث من بوادر تغيير في لهجة النقاش بشأن البرنامج النووي الإيراني تطور آخر يدفعنا إلى التفاؤل المشوب بالحذر. ونأمل أن يتمخض الخطاب الجديد عن اتخاذ خطوات ملموسة.

وما فتئنا نرى أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتقوية المنظمات والنظم وأطر التعاون الدولية، فضلا عن المشاركة النشطة في عملها، هي أهم الوسائل للحد من الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. وما انفكت هنغاريا على استعداد للقيام بنصيبها من العمل، وتعزيز المبادرات الجديدة.

وينعكس ذلك النهج في أمور من بينها دورنا القيادي الطويل الأمد في الذي نضطلع به في مشروع قرار الجمعية العامة السنوي بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي ركيزة أساسية في جهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشرفنا أننا ترأسنا اجتماع الخبراء في آب/أغسطس، وأن نتولى رئاسة الاجتماع المقبل للدول الأطراف. ويتسم برنامج العمل فيما بين الدورات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالطموح، ويغطي كامل نطاق المعاهدة. وموضوع رئاستنا هو ”جلب المزيد من الأصوات“. في اجتماع الخبراء الأخير في جنيف، استمعنا إلى طائفة واسعة من وجهات النظر، من مجموعة متنوعة من الوكالات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، إضافة إلى المنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ومن الواضح أن بعض المسائل التي نوقشت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتفكير. وهدفنا هو تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي السابع، وأن نكفل أن يظل برنامج ما بين الدورات أداة فعالة للتعامل مع المخاطر التي تشكلها الأسلحة البيولوجية والحد منها.

وما برحت هنغاريا على التزامها بهدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف نبيل في صميم أنشطة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار وأنها تظل عنصراً أساسيا في مساعي نزع السلاح النووي. وتولي هنغاريا أهمية متساوية لكل ركيزة من ركائز المعاهدة، وتسعى جاهدة من أجل التنفيذ المتوازن لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تحقيق المزيد من التقدم خلال هذه الدورة الاستعراضية.

إننا نعتبر الأمن جانباً متزايد الأهمية في جهود عدم الانتشار. وكان لنا عظيم الشرف حين تولى وزير الخارجية الهنغارية منصب رئيس أول مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بالأمن النووي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تموز/يوليه. ويحدونا وطيد الأمل في أن تسهم النتائج التي أسفر عنها المؤتمر في جعل العالم أكثر أمنا.

وبصفة هنغاريا من دول المرفق ٢، فإنها لا تعلق، فحسب، أهمية كبيرة على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بل سنبذل كل جهد ممكن، جنبا إلى جنب مع زميلتنا إندونيسيا، الدولة المنسقة للمادة الرابعة عشرة، لكي نقترب أكثر من تحقيق ذلك الهدف. ونعتقد اعتقادا قوياً بأن معاهدة الحظر الشامل تشكل عاملاً موحداً في النظام المتعدد الأطراف، وأن دخول الاتفاقية حيز النفاذ من شأنه أن يعزز السلام والأمن العالميين. ويسرنا أن المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر تحت الرئاسة المشتركة لهنغاريا وإندونيسيا، قد كان ناجحاً، ونرحب بتصديقي غينيا – بيساو العراق اللذين أُعلن عنهما قبيل المؤتمر. ومن دواعي سرورنا أيضا أننا تمكنا، بصفتنا الرئيسين المشاركين المقبلين، من أن نسهم في إطلاق مبادرة الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الخاصة بإنشاء فريق الشخصيات البارزة. ونحن على ثقة من أن أنشطة الفريق وأنشطة منسقي المادة الرابعة عشرة يكمل بعضها بعضا، وأن جهودنا المشتركة ستضخ طاقة وديناميا جديدتين في عملية الدخول في حيز النفاذ.

وترى هنغاريا في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة لا غنى عنها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وإسهاما مهما في جهود عدم الانتشار. واستجابة لنداء الأمين العام، قدمت هنغاريا آراءها بشأن مختلف جوانب هذه المعاهدة، وهي مستعدة للمشاركة في عمل فريق الخبراء الحكوميين المزمع إنشاؤه. ونشدد على أهمية البدء في إجراء المفاوضات على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أيضاً العمل بحسن نية على استكشاف التطورات التي حدثت مؤخرا، لا سيما القرار القاضي بإنشاء فريق عامل غير رسمي تابع لمؤتمر نزع السلاح يُعنى بوضع برنامج عمل، من أجل وضع حد للجمود في مؤتمر نزع السلاح.

كانت هنغاريا أول رئيس من رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة يؤدي ذلك الدور في عام ٢٠١٣، وقد قمنا بمحاولة صادقة لتنشيط المؤتمر. وكان ينبغي أن تكون الخطوة الأولى نحو ذلك هي اعتماد برنامج العمل. ووُصِف اقتراحنا بأنه محاولة مبتكرة لكسر الجمود الذي طال أمده في تلك الهيئة. وللأسف، لم يكتب لن النجاح، لكننا ما زلنا ملتزمين بإيجاد مخرج من مأزق مؤتمر نزع السلاح. ونحن ممتنون لزملائنا في مجموعة ٥+١، الذين كانوا بنفس القدر من النشاط والطموح في سعيهم إلى تحقيق التوافق على برنامج عمل، وهو ما لم نتمكن من تحقيقه على الرغم من جهودنا الجماعية. إن مؤتمر نزع السلاح في مفترق طرق فيما يتعلق بالمضي قدما، وسنتابع عن كثب المناقشات بشأن مستقبل المؤتمر هنا في اللجنة الأولى.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتطرق إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، أو اتفاقية أوتاوا. في أوائل عام ٢٠١١، اكتشفت هنغاريا حقل ألغام لم يكن معروفا من قبل على طول الحدود الهنغارية – الكرواتية، وهو من مخلفات الصراع في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات من القرن الماضي. قامت هنغاريا بإبلاغ الدول الأطراف في الاتفاقية على الفور بالنتائج التي توصلت إليها وعملت بسرعة على القضاء على الخطر. بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أكملت هنغاريا أعمال إزالة الألغام على طول حدودها مع كرواتيا، بحيث أصبحت الآن خالية من جميع حقول الألغام المعروفة. وسيُقدم الإعلان الرسمي باكتمال العمل في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الممثلين بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في إطار ممارسة حقنا في الرد، أود أن أوضح بضعة أمور بخصوص المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وكما هو معروف بالفعل، فإن الولايات المتحدة هي مصدر السياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهي البلد الذي تسبب في المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. كما أنها توجه باستمرار تهديدات نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اضطررنا للحصول على قوة الردع النووي الخاصة بنا من أجل حماية سيادتنا ووجودنا ذاته.

وفي الآونة الأخيرة، وقعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ما يسمى باستراتيجية ردع مُفصلة خلال الاجتماع التشاوري الأمني السنوي واعتمدتا بيانا مشتركا يدعو إلى استخدام قواتهما المسلحة لإلحاق الضرر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستراتيجية الردع المُفصلة تلك تشكل سيناريو خطيرا لحرب نووية حيث تؤكد على شن هجوم استباقي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يشتمل على تعبئة جميع الوسائل العسكرية، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وهذه الحقائق تثبت أن الولايات المتحدة لا تزال البلد الذي يدمر السلام والاستقرار ويزيد من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى دائما أنه إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترغب في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتهتم بتحقيق السلام والأمن في المنطقة، فإن الولايات المتحدة،

وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي التي ينبغي أن تتخذ الخطوة الأولى لأن الولايات المتحدة نفسها اعتمدت سياسة عدائية للغاية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما تسبب في إثارة المسألة النووية في شبه الجزيرة ويشكل تهديدا نوويا مستمرا للمنطقة.

وبخصوص قرارات مجلس الأمن، فقد أعلنا رسميا في مرات عديدة أننا لا نقبل أيا من تلك القرارات ولا نعترف بها.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أن ممثلة كندا لا تتابع عن كثب التطورات في ما يتعلق بالتقيد الحقيقي والصادق للحكومة السورية بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك المترتبة على انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أشار العديد من المسؤولين الدوليين إلى الزمن القياسي لبدء عملية التخلص من هذه الأسلحة، فيما أثنوا في الوقت نفسه على الحكومة السورية لتعاونها. وندعو ممثلة كندا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتطورات الحاصلة في هذا الصدد.

وبينما تأخذ غالبية البلدان في العالم بخيار العمل الدبلوماسي والحلول السلمية، يؤسفنا أن نلاحظ وجود قلة تواصل الامتناع عن الانضمام إلى أنصار السلام. وندعو ممثلة كندا وحكومة بلدها، وكذلك البلدان المنضوية تحت لواء هذه الأقلية، إلى القيام بدور دبلوماسي إيجابي في البحث عن حل سياسي للأزمة في سوريا.

السيد روزيه جير قالا نوي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصباح، استمعنا للأسف إلى مسمى زائف في الإشارة إلى الخليج الفارسي. وأود أن أوضح أنه لن ينتج سوى الالتباس وسوء الفهم عن استخدام مسميات زائفة من هذا القبيل أو اختراع أو استخدام أي اسم آخر بخلاف الخليج الفارسي، وهو التسمية الجغرافية الحقيقية الوحيدة الثابتة تاريخيا والمعترف بها عالميا، في الإشارة إلى المنطقة البحرية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية. وبالتالي، فإن هذا الأمر مرفوض ومجرد من أي أثر قانوني.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تلقي كوريا الشمالية مرة أخرى باللوم على الآخرين في ما تقوم به من أنشطة غير مشروعة واستفزازات. وغني عن البيان أن التوتر في المنطقة ترجع جذوره إلى استمرار كوريا الشمالية في إطلاق القذائف وإجراء التجارب النووية. وحجة كوريا الشمالية لا تعدو كونها ذريعة غير مسؤولة ومثيرة للسخرية.

فبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن كوريا الشمالية ملزمة بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم. كما ينص أحدث قرار اتخذه المجلس، القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، على أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تفهم بوضوح أنه لا يمكنها أن تجني شيئا من وراء تطوير برنامجها النووي واستمرارها في الأعمال الاستفزازية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن التحالف بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة ذو طابع دفاعي. والغرض منه هو ردع التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية للتو وأكد فيها أننا نلقي اللوم على الآخرين.

وكما ذُكر، فإن قوات العدوان التابعة لبحرية الولايات المتحدة من المجموعة الهجومية المرافقة لحاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية دخلت ميناء بوسان فجر يوم الرابع من تشرين

الأول/أكتوبر. وشاركت في مناورات بحرية مشتركة موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي كانت تجري سرا في البحر الشرقي لكوريا منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر. وتلك الحقيقة ليست أمرا مثيرا للسخرية.

ثانيا، تحاول الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية جاهدتين ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتدمير صورتنا بوصفنا بلدا يحبذ الحوار والسلام ولتصعيد التوتر من خلال أعمال استفزازية حربية نووية محمومة من أجل تحقيق أهدافهما العدوانية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة سخط الجيش والشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا اختارت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ممارسة الاستفزاز لشن حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تحد لتحذيراتها، فإنها ستتصدي لهما بحزم.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الجميع، تشكل المناورات المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة تدريبات مشروعة للدفاع، في مواجهة استفزازات كوريا الشمالية، والتهديدات الموجهة ضد جمهورية كوريا. وتتوخى المناورات المشتركة تعزيز استعدادنا المشترك ضد العمليات العسكرية لكوريا الشمالية. وهي دفاعية بحتة من حيث طبيعتها.

وخلافا لحجة ممثل كوريا الشمالية، أسهمت المناورات في منع نشوب حرب على مدى العقود العديدة الماضية جراء التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية. وترفض كوريا الشمالية مرارا وتكرارا قرارات مجلس الأمن، وتدعي أنها ليست ملزمة بأي التزام ورد فيها، وهي التزامات تتقيد بها بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإخلاص وعلى نحو متسق.

وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الدول الأعضاء قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وتنص المادة ٤٨ من الميثاق على ما يلي:

”الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة“ .

بما أن القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) قد اعتمدت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تنفذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب تلك القرارات. وتقيد المادة ٤ من الميثاق بوضوح عضوية الأمم المتحدة، وتحصرها في الدول المحبة للسلام التي تقبل وتنفذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب الميثاق. إن ميثاق الأمم المتحدة ليس قائمة حسب الطلب. ولا يمكن لكوريا الشمالية أن تقبل بعض الالتزامات وترفض أخرى.

أود أن أؤكد أيضا أنه بالإضافة إلى مجلس الأمن، أصدرت أكثر من ٨٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة، بيانات وطنية تدين فيها التجربة النووية الثالثة لكوريا الشمالية، وتحثها على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أن أطلب من ممثل كوريا الشمالية أن يسمي لي ولو بلدا واحدا يدافع عن موقف كوريا الشمالية.

إن كوريا الشمالية تتلقى أكثر من ١٠ ملايين دولار أمريكي، من المساعدات من الأمم المتحدة كل عام. وإنه لأمر مؤسف حقا أن تتخلى السلطات الكورية الشمالية عن واجباتها الأساسية تجاه شعبها، عن طريق تبديد الموارد الشحيحة على تطوير القذائف النووية. وينبغي لكوريا الشمالية استخدام مواردها المحدودة لتحسين حياة شعبها، بدلا من هدرها على تطوير الأسلحة والقذائف النووية. كما نحث كوريا الشمالية

على استخدام الموارد الهائلة التي تهدرها على تطوير الأسلحة والقذائف النووية، لإنقاذ شعبها من الظروف التي يعاني منها كل يوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.